

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٣٩

الخميس، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة فلوريس (هندوراس).  
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.  
البندان ٣٠ و ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن

تقرير مجلس الأمن (A/67/2)

ونحن نقدر العمل الشاق الذي تضطلع به الأمانة العامة في هذا الصدد.

إن الاهتمام بالمناقشة الجارية اليوم والمشاركة النشطة فيها يؤكدان القيمة التي يتسم بها التقرير. بطبيعة الحال هناك مجال لإثراء محتواه التحليلي وصقله. والعضوية العامة تتابع عن كثب إجراءات المجلس. لذلك، يشكل هذا اليوم الفرصة لاستعراض أداء المجلس والتعليق عليه تجاه الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ويبين التقرير نطاق جدول أعمال مجلس الأمن، من الحالات القطرية إلى الإقليمية، ومن الإرهاب إلى عدم الانتشار. كما أنه يغطي المسائل المواضيعية مثل سيادة

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكر السفير هارديب سينغ بوري، رئيس مجلس الأمن، على عرض تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/67/2) في الجلسة السابقة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لوفد كولومبيا على تنسيق إعداد مقدمة التقرير، وهي العملية التي انطوت أيضا على اجتماعا تشاوري مع عموم الأعضاء.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



إن المجلس ما فتئ يجري مداولات بشأن الحالة في الشرق الأوسط، المنطقة التي يتواصل فيها السعي لتحقيق السلام والاستقرار. والوضع في سوريا قد أضاف إلى الوضع الإقليمي تعقيدات جديدة وأوجه عدم اليقين. وباكستان، من جانبها، ستواصل دعم الجهود المبذولة لإيجاد حل سلمي للصراع السوري، حل يعبر عن التطلعات المشروعة للشعب السوري. ومن مسؤولية المجتمع الدولي الجماعية الحيلولة دون تصعيد الوضع السوري وامتداده إلى البلدان المجاورة.

ومن المؤسف أنه لم يكن هناك تحرك صوب الحل القائم على دولتين المتفق عليه للمسألة الفلسطينية الطويلة الامد، على الرغم من أنها نوقشت كثيرا في المجلس. ومن دواعي السخرية أن قرارات المجلس نفسه لم تحترم، أبرزها تلك المتعلقة ببناء المستوطنات في الأرض المحتلة والحصار المفروض على غزة. ولقد حثنا أعضاء المجلس باستمرار على إبداء المزيد من الإرادة السياسية لكفالة تنفيذ قرارات المجلس. وتؤيد باكستان قيام دولة فلسطين ذات السيادة، والمستقلة، والقابلة للبقاء، والمتصلة الاطراف، التي تعيش جنبا إلى جنب مع جميع جيرانها في سلام وأمن.

إن النهج والمواقف الانقسامية تقوض سلطة المجلس وتفسد بيئة اتخاذ القرارات. وتعتقد باكستان أن الوحدة داخل المجلس سوف تمكنه من اتخاذ إجراء جماعي فعال. ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز توافق الآراء وتوطيد التماسك في المجلس، كي يتسنى لنا العمل من أجل إحراز الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وتتصف آراء العضوية العامة في أعمال مجلس الأمن بأهمية أساسية للمجلس نفسه في مراجعة أدائه وإدخال التحسينات عند الاقتضاء. وبعيدا عن هذه المناقشة السنوية، ينبغي أن تسنح فرص أكثر امام العضوية العامة لإبداء آرائها طوال العام.

القانون، وحماية المدنيين، والمرأة والسلام والأمن، والأطفال والصراعات المسلحة - وهي مسائل مشتركة بين العديد من الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس.

لقد أثبتت عمليات حفظ السلام وبناء السلام أنها أدوات فعالة للمجلس كي يواجه شتى حالات الصراع وغير الصراع. فسيراليون وبوروندي قستان من قصص النجاح. وشهدنا تقدما في ليبيريا وكوت ديفوار. وباكستان، بوصفها مشاركة رئيسية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تفخر بإسهامها في الجهود الدولية في هذه الحالات، وفي أماكن أخرى من أفريقيا.

وفي الآونة الأخيرة، شهدنا أيضا بعض النكسات. فالمجلس ما فتئ يحاول التصدي للصعوبات في غينيا - بيساو، والمشاكل المتكررة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأزمة المندلعة في مالي. أما التفاعل القائم بين الوضع في مالي ومنطقة الساحل بنطاقها الاوسع، فقد استرعى الاهتمام الوثيق من المجلس. وكل تلك العمليات عززت النهج الشاملة والكلية مع الارتكاز على التعاون الإقليمي والدعم الدولي.

إن انخراط المجلس المستمر في العمل مع المنظمات الإقليمية ساهم بالتطورات الإيجابية في الصومال. والنتيجة هي توافق الآراء والتماسك على الصعيد الإقليمي إزاء حالة تم التخلي عنها باعتبارها مستعصية على الحل. ويعمل الاتحاد الأفريقي إلى جانب مجلس الأمن على حل المسائل العالقة بين السودان وجنوب السودان.

وانخراط المجلس باستمرار في هايتي لا يزال حاسما. والانتقال السريع نحو الاستقرار في تيمور - ليشتي مكن البلد من رفع اسمه من جدول أعمال المجلس. ونحن جميعا في الأمم المتحدة يمكننا أن نفخر بهذا الإنجاز. إنه عمل أنجز بإتقان. وفي أفغانستان، تؤدي الأمم المتحدة دورا هاما، وهي تستعد لتؤدي دورا أكبر في السنوات المقبلة، لا سيما بعد عام ٢٠١٤.

لقد سعت باكستان أصلاً لتحقيق التوسع في مجرد الفئة غير الدائمة. ولكن باكستان، إلى جانب أعضاء آخرين في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، تؤيد الآن اقتراح إنشاء مقاعد لأمد بعيد، كما يوضحه اقتراح إيطاليا/كولومبيا. والحقيقة هي أنه الاقتراح التوفيقى الوحيد المطروح.

إن اقتراحنا لا يخدم مصلحة واضعيه، ولكنه بدلا من ذلك يقدم صفقة جماعية لإصلاح جهاز في الأمم المتحدة عضويته وملكيته مشتركة بين جميع الدول. واقتراحنا لديه القدرة على امتصاص واستيعاب حقائق الحاضر والمستقبل. وفي المشهد الجغرافي السياسي العالمي المتغير بسرعة، فإن اقتراحنا يسمو فوق الطموحات الوطنية الفردية. وهو يظهر التشكيل السياسي للعالم الحقيقي، الذي يكون فيه عدد قليل من الدول الكبيرة، وعدد من الدول المتوسطة الحجم، وأغلبية الدول الصغيرة والمنظمات الإقليمية قادرة على القيام بدور فعال لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وورقة إيطاليا/كولومبيا أساس واقعي للتحرك قدما في عملية الإصلاح.

وخلافاً للاقتراحات الأخرى المطروحة على الطاولة، فإنه ليس عرضاً يؤخذ كله أو يترك كله. فالقترح يوفر إطاراً للحوار الحقيقي بشأن نتائج نهائية يمكن تحقيقها. كما يخدم الغرض المزدوج المتمثل في زيادة عدد أعضاء المجلس بصورة محدودة وضمان تمثيل أوسع للمجموعات الإقليمية وعبر الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي.

وبهدف إرساء الجسور، سنستمر في التواصل مع مختلف المجموعات، بما في ذلك منتدى الدول الصغيرة ومجموعة البلدان الأفريقية. وترغب باكستان، بصفتها عضواً في دول الاتحاد من أجل توافق الآراء، في التعاون الوثيق مع شتى المجموعات من أجل تبادل وجهات النظر وفهمها ومتابعة أهدافنا المشتركة. ونحترم الموقف الأفريقي الموحد وندعمه.

وبوصفنا عضواً غير دائم حالياً، عمل للمرة السابعة في المجلس، يمكننا القول صراحة إن هناك مجالاً لتحسين أساليب عمل المجلس، خاصة بالنسبة إلى الشفافية والشمولية. والاعضاء غير الدائمين الذين تنتخبهم الجمعية العامة، ويخضعون بالتالي للمساءلة أمام العضوية العامة، عليهم مسؤولية إضافية عن المساعدة في تحسين أساليب عمل المجلس وإجراءاته. لذلك، أسهمت باكستان بنشاط في مناقشة هذا الموضوع في المجلس وفي الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

انتقل الآن إلى البند الثاني في جدول أعمال اليوم - إصلاح مجلس الأمن. تؤيد باكستان إصلاحاً شاملاً من شأنه أن يجعل مجلس الأمن ديمقراطياً في تكوينه، وفعالاً في عملية صنع القرار، وخاضعاً للمساءلة أمام العضوية العامة. ونعتقد أن إصلاح المجلس ينبغي أن يتجاوز سياسات القوة العالمية الحالية. والإصلاح ينبغي ألا يرتبط بالواقع المعاصر فحسب، ولكنه ينبغي أيضاً أن يراعي التغييرات المحتملة في المستقبل. وينبغي أن يكون نهجاً دينامياً، وليس ثابتاً أو بائداً.

وتعتقد باكستان أن توسيع المجلس توسيعاً بسيطاً بإضافة مقاعد جديدة منتخبة يجعله أكثر تمثيلاً وشفافية، ويكفل صلته بالحقائق العالمية الحالية والناشئة. والمقاعد الجديدة التي تقوم على انتخابات دورية تجعل المجلس أيضاً أكثر إنصافاً وتنوعاً وجمعاً من حيث التمثيل، فضلاً عن جعله أكثر انفتاحاً وخضوعاً للمساءلة، بغية التعبير عن تطلعات العضوية العامة. ونموذج الإصلاح هذا سيعزز ملكية مجلس الأمن ويزيد من مصداقيته.

وإصلاح مجلس الأمن يبقى مسألة خلافية. فما من نموذج واحد يحظى بالدعم المطلوب من الدول الأعضاء. وبغية إحراز التقدم، من الضروري إذا استكشاف الأرضية المشتركة من خلال اعتماد المرونة والتوافق.

عملية الإصلاح رهينة للمساعي الوطنية الفردية للحصول على المقاعد الدائمة من خلال مشاريع قرارات فشلت في حشد أي دعم. حان الوقت للمضي قدما بروح من المرونة، استنادا إلى المبادئ المتفق عليها في القرار ٥٥٧/٦٢.

وأختتم بالثناء على دور رئيس الجمعية في توجيه عملية إصلاح مجلس الأمن. فهو يتبع نهجا مركزا وعمليا وعادلا وشاملا. ونحن معجبون به وندعم جهوده في ذلك الصدد. ونؤكد له تعاوننا الكامل.

**السيد نونيث موسكويرا (كوبا)** (تكلم بالإسبانية):  
تخطط كوبا علما بتقرير مجلس الأمن (A/67/2) وتلاحظ مع القلق أنه لا يزال منحصرا في أسلوب وصفي بشكل أساسي، ويفتقر إلى التركيز التحليلي الذي تحتاج إليه الدول الأعضاء بغية إجراء تقييم متعمق لأعمال المجلس. وفي ذلك الصدد، يصر وفد بلدي على ضرورة تقديم المجلس لتقارير خاصة إلى الجمعية العامة، تنفيذًا للفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

وعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتلك الهيئة ذات العضوية المحدودة بالمسؤولية الأساسية عن العمل بالنيابة عنا في صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك يلتزم، مجلس الأمن، اضطلاعا منه بمهامه، بالتصرف وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٢٤ من الميثاق. وتود كوبا أن تشير إلى مسؤولية المجلس عن إيلاء الاهتمام الواجب إلى الجمعية العامة والامتثال لأحكام الميثاق.

وفيما يتعلق بالبند ١١٧ من جدول الأعمال، تكرر كوبا التأكيد على الحاجة إلى تحقيق إصلاح عاجل وشامل لمجلس الأمن. ولن يتأتى إصلاح حقيقي في الأمم المتحدة إلا عندما يتم إضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس ويصبح هيكلًا متسما بالشفافية حقا، يتصرف بطريقة متناسقة مع

فمطلب أفريقيا العادل المتعلق بوجود دائم في مجلس الأمن إنما هو مطلب قدم بالنيابة عن القارة بأكملها. ولذلك يختلف عن مطالب الدول التي تسعى إلى مقاعد دائمة في المجلس لنفسها. ونرى مجالا كافيا في نموذج إصلاح الاتحاد من أجل توافق الآراء لاستيعاب الموقف الأفريقي بوصفه حالة خاصة تستند إلى أساس مفهوم المقاعد المحددة للقارة. ونعتقد بقوة أن أي حل يستبعد أفريقيا أو مشاركة أفريقيا سيكون ناقصا وبالتالي لا يمكن تبريره.

وفي ظل رئاسة الجمعية الحالية، من الممكن إحراز تقدم حقيقي نحو إصلاح مجلس الأمن. ونرحب برسالة الرئيس المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ونقدر المشاورات الواسعة النطاق التي عقدها. وتتفق معه على أن القدرة على التنبؤ والشفافية الكاملة تظلان المكونين الأساسيين في العملية الجارية. ونرحب بإعادة تعيين السفير ظاهر تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. والمسائل المطروحة على الطاولة حساسة والمواقف متباينة. ويجدوننا الأمل أن يهتم الرئيس بجميع الآراء والشواغل، وناشده أن يفعل ذلك. وتعتبر الشفافية شرطا أساسيا للعمل الفعال والشامل.

وينبغي أن يجري وضع الجدول الزمني للمفاوضات الحكومية الدولية من خلال المشاورات في إطار التوجيه العام لرئيس الجمعية العامة. ونؤكد على طابع عملية التفاوض الذي تتولى فيه الدول الأعضاء زمام المبادرة. ولا يمكن أن تشكل الاقتراحات والتوصيات التي لم تكلف بها الدول الأعضاء أو توافق عليها أساسا لعملنا. وأحد الدروس المستفادة في العامين الماضيين من عملية المفاوضات الحكومية الدولية هو أن استخدام أساليب تغذي الفرقة، وتبني النهج المجزأة، والمواجهات بشأن مسائل الاختيار، وإدعاءات الأقلية والأغلبية لا تؤدي سوى إلى إطالة أمد الجمود وإفساد أجواء المفاوضات. يجب أن نتجنب مثل تلك العثرات في الدورة الحالية. لا يمكن أن تظل

تسوية المشاكل العالمية، وأنه، بدلا من ذلك، يحتزل كل شيء في مجلس الأمن إلى إرادة أو رأي بلد واحد أو عدد محدود من البلدان التي لا تلتفت إلى صوت أعضاء المنظمة بل وتتجاهله بسبب حقها في النقض (الفيتو).

وفيما يتعلق بحجم مجلس الأمن، ترى كوبا أن مجلسا موسعا ينبغي ألا يضم أقل من ٢٦ عضوا. وبهذا العدد، ستكون نسبة الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى العضوية في الأمم المتحدة نسبة مماثلة لتلك التي كانت قائمة لدى إنشاء المنظمة.

وإن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يشمل تحويلا واسع النطاق. ولا يسعنا تغيير الهياكل إذا لم نغير أساليب العمل والإجراءات والممارسات. يجب أن تتطور أساليب عمل المجلس. وعلى الرغم من أنه قد أدخلت بعض التغييرات المتواضعة في السنوات الأخيرة، فإن معظمها كان شكليا أكثر منه موضوعيا.

والحقيقة حاليا أن مجلس الأمن لا يتسم بالشفافية أو الديمقراطية أو الفعالية، ناهيك عن أن أعماله لا تمثل مصالح المجتمع الدولي. تدعو كوبا إلى إنشاء مجلس أمن تكون مشاوراته المغلقة هي الاستثناء. وتنتقل إلى مجلس لا يتناول إلا المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصه، وجدول أعمال يتضمن تحديات دولية حقيقية ولا يتعدى على المسائل التي تدخل في اختصاص أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. تود كوبا أن ترى مجلس أمن يأخذ في الاعتبار آراء عموم الأعضاء في المنظمة قبل أن يتخذ قراراته ويضمن للدول غير الأعضاء في تلك الهيئة وصولا حقيقيا.

ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة. ولا يمكننا إطالة أمد هذه المناقشة أكثر من ذلك. يتطلب إصلاح مجلس الأمن مفاوضات عاجلة وحقيقية، يضطلع فيها رئيس الجمعية العامة بدور أساسي في تعزيز التقدم. ولا بد من تغيير الواقع الحالي، والقضاء على أوجه القصور وانعدام الشفافية والديمقراطية

سيادة القانون على الصعيد الدولي، ويتعامل بشكل مناسب مع التحديات في جميع أرجاء العالم.

ولا يمكن أن يستمر تأجيل إجراء إصلاح مجلس الأمن بوصفه هدفا من أهداف الأمم المتحدة. إن إحداث التغيير في المجلس أمر حتمي بالنسبة للمجتمع الدولي، وتجاهل ذلك الطلب لا يلحق ضررا بالدول الأعضاء فحسب، بل يعد إهانة لها. ويدعم وفد بلدي الزيادة الفورية لأعضاء المجلس بفتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على السواء. وغير ذلك من البدائل المفترضة، مثل زيادة المقاعد غير الدائمة فقط، سيثقل أمد المشاكل الحالية فحسب، ويعمل على اتساع الفجوة الهائلة بالفعل بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. ومن المححف للغاية حاليا، ألا يتواجد ممثل دائم للقارة الأفريقية أو ممثل من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في جدول أعماله الذي يزخر بالبنود المتعلقة بأفريقيا. لا يوجد ما يرر هذا النقص في المشاركة الدائمة من جانب البلدان النامية في جهاز يتسم بأهمية كبرى في المنظمة.

لا تؤيد كوبا التمييز من أي نوع فيما بين الدول ذات السيادة. ويحترم بلدنا بدون تحفظ مبادئ الميثاق والقانون الدولي، لذا نعتقد أن أي أعضاء دائمين جدد ينبغي أن يحظوا بنفس الحقوق والواجبات التي يحظى بها الأعضاء الحاليون. وقبول أعضاء دائمين جدد بدون التمتع بحق النقض سيكون مماثلا لإنشاء فئة جديدة من أعضاء المجلس، وهو ما لا تؤيده كوبا. لا يوجد أي مبرر لدخول البلدان النامية كأعضاء دائمين جدد يحظون بمركز أقل مما يحظى به الأعضاء الحاليون.

لقد كان موقف كوبا واضحا للغاية فيما يتعلق بحق النقض وسيبقى كذلك. وينبغي إلغاء حق النقض في أقرب وقت ممكن. لقد أصبح ذلك الامتياز آلية بائدة ومناقضة للديمقراطية. وإنه لأمر مشين ألا يكون لإرادة المجتمع الدولي، التي يعبر عنها من خلال قرارات الجمعية العامة، أي تأثير في

مطالبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعدم إطلاق حتى سائل للأغراض السلمية.

وكان إطلاق الساتل ممارسة لحق مشروع ممنوح للدول الأطراف في معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، وهي تعلق على قرارات مجلس الأمن. ولم ينظر المجلس قط في أي من عمليات إطلاق السواتل التي لا حصر لها على نطاق العالم، بما في ذلك السواتل العسكرية، باستثناء إطلاق ساتلنا للأغراض السلمية. ويعكس ذلك بصورة واضحة السياسة العدائية عميقة الجذور للولايات المتحدة تجاه بلدي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهذا يعني ضمنا الانتقائية الشديدة والمعايير المزدوجة وانتهاك القانون الدولي. هذا هو واقع اليوم الصارخ، وهو بمثابة أداة لمصالح الولايات المتحدة والدول الأخرى، ويؤدي إلى انعدام الثقة بأعمال مجلس الأمن فيما بين الدول الأعضاء، إذ أن المجلس بعيد كل البعد عن الوفاء بولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممارسة حقها السيادي في استخدام الفضاء الخارجي، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي العالمي، الذي يعلو على قرارات مجلس الأمن. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية توسيع وتكثيف مؤسستها لتنمية الفضاء الخارجي. وستطلق سواتل مخصصة للتطبيقات، بما في ذلك السواتل الثابتة بالنسبة للأرض اللازمة للتنمية الاقتصادية الوطنية. بما يتفق مع برنامجها الفضائي الوطني.

وأنقل الآن إلى بند جدول الأعمال بشأن إصلاح مجلس الأمن. ينبغي تناول الإصلاح الجاري للأساليب غير الديمقراطية لعمل المجلس بوصفه أولوية قصوى وبدون تأخير. وبغية اضطلاع مجلس الأمن بدوره على أكمل وجه بوصفه الهيئة

والكفاءة في أعمال المجلس. ولا يمكننا تحمل ترف الانتظار إلى الأبد للوفاء بإرادة المجتمع الدولي وولايات الجمعية العامة.

**السيد سين سون هو** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن ثقتي أنه، في ظل قيادة الرئيس الرشيدة، ستطرح اقتراحات واقعية ومبتكرة تهدف إلى إصلاح مجلس الأمن من خلال المفاوضات الحكومية الدولية الحالية.

ويتيح بند جدول الأعمال الحالي فرصة جيدة للجمعية العامة لتقييم أعمال مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتحسين أساليب عمله. ويمكن وصف أعمال مجلس الأمن خلال الفترة قيد الاستعراض بأنها تفتقر إلى النزاهة والمصداقية وتتسم بالتعسف في استعمال السلطة. وعلى وجه الخصوص، لا يزال المجلس يساء استخدامه باعتباره أداة من قبل عدد قليل من البلدان لتجاهل جميع مبادئ العلاقات الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساواة بين الدول في السيادة، واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإضفاء الشرعية على أعمالها الانفرادية لتعزيز مصالحها الخاصة.

والمثال النموذجي هو مثال الولايات المتحدة ومن يتبعها بشكل أعمى، الذين ضغطوا على مجلس الأمن لاعتماد بيان رئاسي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/PRST/2012/13) وأدانوا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب إطلاق ساتل للأغراض السلمية. وكما نعلم جميعا، جرت تغطية الشفافية والطابع السلمي لإطلاق ساتلنا في مختلف وسائل الإعلام، وهو ما يتجاوز المطلوب وفقا لمعايير الممارسات الدولية في هذا المجال. وكانت حجة الولايات المتحدة بأن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسواتل كان في الواقع إطلاق قذيفة تسيارية طويلة المدى نفتتها وسائل الإعلام العالمية عقب التأكد من الحقائق. ومع ذلك، واصلت الولايات المتحدة في سخف

وفي عام ١٩٦٥، ارتفع عدد أعضاء مجلس الأمن إلى ١٥ عضوا منهم ١٠ أعضاء منتخبتين. أما الآن، فإن تغير الحقائق في القرن الحادي والعشرين يفرض زيادة أعضاء مجلس الأمن لمواكبة الزيادة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي بلغ عددها ١٩٣ دولة.

عندما تأسست الأمم المتحدة كانت البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مُستعمَرة. بيد أن تلك الدول الآن تتمتع باستقلالها وتشكل الأغلبية الساحقة في عضوية الأمم المتحدة. لذلك، فإن توسيع عضوية مجلس الأمن من الناحية الجوهريّة يكمن في زيادة تمثيل البلدان النامية. وانطلاقاً من منظور تغير العلاقات الدولية اليوم، ينبغي للبلدان النامية التي تنتمي إلى قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أن تكون ممثلة في الأماكن المرجوة في الأمم المتحدة بوصفها تشكل أكبر قوة سياسية.

ثانياً، أسلم طريقة لإصلاح مجلس الأمن هي حل المسائل كل على حدة، ابتداءً بأي مسألة يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها. ويؤيد وفدي الرأي القائل بأن إحدى الطرق وأكثرها عملية يتمثل في المضي قدماً بتوسيع فئة العضوية غير الدائمة أولاً، بينما ينبغي حالياً تأجيل مسألة توسيع العضوية الدائمة وذلك في ضوء الاختلافات الشديدة وتباين وجهات النظر الذي ما زال قائماً بين البلدان.

ومن المتفق عليه أنه في حالة توسيع العضوية الدائمة سيكون بوسع تلك البلدان تقديم مساهمة حقيقية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وينبغي قبولها بوصفها أعضاء دائمة العضوية. وفي ذلك الصدد، لا يمكن اعتبار اليابان دولة جديدة بأن تكون عضواً دائماً في مجلس الأمن. ففي الماضي، ألحقت اليابان بالشعوب الآسيوية جميع ضروب المعاناة والشدة التي لم يسبق لها مثيل، بمن فيها الشعب الكوري، بيد أنها لا تزال تمنع تقديم اعتذار صادق وتعويض كامل عن جرائمها

المخولة بصون السلام والأمن الدوليين، ينبغي له أن يكون محايداً في أنشطته، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن ننشئ على وجه السرعة آلية لا يمكن من خلالها بدء نفاذ قرارات مجلس الأمن بشأن الجزاءات واستخدام القوة المسلحة، التي تؤثر بشكل كبير على السلام والأمن الدوليين، إلا حينما توافق عليها الجمعية العامة، على النحو الذي طلبه المجتمع الدولي بصورة واسعة.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي لمجلس الأمن تعزيز مصداقيته فيما بين الدول الأعضاء من خلال مراعاة آراء البلدان المعنية وعكسها لدى نظره في المسائل الرئيسية. ومن الأهمية بمكان أيضاً وضع حد لممارسات المجلس التي ينتهك بها المسائل التي تدخل في نطاق ولاية الجمعية العامة، بما في ذلك المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإثنية.

إن ذلك يضع عقبات أمام تنفيذ عمل الجمعية العامة، بل يضعف من سلطتها.

إن المفاوضات الحكومية الدولية التي يجري عقدها حالياً للمرة الثالثة هذا العام ستوفر فرصة طيبة لتعزيز التفاهم المتبادل وتقليص فجوة الاختلافات بين المجموعات من خلال المناقشات المتعمقة بشأن المقترحات الخاصة بإصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك مجموعة البلدان التي تبنت مشروع القرار A/61/L.69/Rev.1. ويؤيد وفدي الرأي القائل بأنه إذا ما أريد إحراز تقدم ملموس في المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، فإنه ينبغي إيلاء الاهتمام الرئيسي للمسائل التالية.

أولاً، ينبغي أن يكون إصلاح مجلس الأمن موجهاً نحو تحقيق تمثيل كاف للبلدان النامية. لقد تقرر التشكيل الأساسي لمجلس الأمن قبل ٦٧ عاماً. فقد تألف مجلس الأمن في الأصل من ١١ دولة عضواً انتُخب ستة أعضاء منها، ففي عام ١٩٤٥ كان مجموع عدد أعضاء الأمم المتحدة ٥١ دولة.

تلك المسألة الهامة. ونرحب بإعادة تعيين السفير زاهر تانين، ممثل أفغانستان، رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية، وهو يتمتع بخبرة وحكمة كبيرتين. إن رسالته في تموز/يوليه ٢٠١٢ التي ركزت على العناصر الرئيسية الثمانية في المفاوضات الحكومية الدولية التي أجريت خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، والتوصيات الواردة في الرسالة جديدة بدراسة متعمقة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. لذلك، نثيب بالسفير تانين، من خلال رئيس الجمعية العامة، أن يدعو إلى إجراء مفاوضات دولية حكومية في أسرع وقت ممكن. ونؤيد البيان الذي صدر عن مجموعة البلدان التي تبنت مشروع القرار A/61/L.69/Rev.1 وأدلى به السفير ريموند وولف، ممثل جامايكا (انظر A/67/PV.38).

قامت الهند بدور هام لكي تكفل البدء بعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن وتأديتها دور فاعل في المفاوضات منذ بدئها في عام ٢٠٠٩. إن الحالة الراهنة لتلك المفاوضات لخصها باقتدار وزراء خارجية مجموعة البلدان الأربعة في بيانهم الصحفي المشترك الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر. لقد ذكروا

”لقد أعربت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء عن دعمها لأي توسيع في مجلس الأمن في فئتي العضوية فيه الدائمة وغير الدائمة.“

وعلاوة على ذلك، أعرب الوزراء عن رأي مفاده أن الدعم القوي لتوسيع فئتي العضوية ينبغي أن يتجسد في عملية التفاوض بين الدول الأعضاء، وحضوا على صياغة وثيقة عمل مقتضبة كأساس للمزيد من المفاوضات تماشياً مع توصيات رئيس المفاوضات. أود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر نداءات وزراء خارجية مجموعة البلدان الأربعة وأن أعرب عن تصميم الوفد الهندي على العمل صوب تحقيق تلك الأهداف في المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحالية.

ضد الإنسانية. وعلاوة على ذلك، قامت اليابان بتنقيح الكتب المدرسية لمادة التاريخ المقررة تدريسها في المدارس المتوسطة لتبرير جرائمها الماضية ضد الإنسانية وكشفت بطريقة سافرة عن طموحاتها العسكرية بمواصلتها الصلاة في معبد ياشوكوني والقيام بعمل يهدف إلى تحويلها إلى قوة عسكرية.

من الواضح كل الوضوح أن اليابان التي تتحرك حالياً ضد الاتجاه الحالي المتمثل في السلم والتنمية، لا تتمتع بالمؤهلات السياسية والأخلاقية، وغير مؤهلة إطلاقاً لكي تصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن. وقبل سعيها إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، يجدر باليابان أن تكسب ثقة المجتمع الدولي، بالقيام من بين أمور أخرى، بالاعتراف بغزوها لكوريا وغيرها من الدول الآسيوية وتقديم اعتذارها والتعويض عن ذلك وعن ارتكابها جرائم فظيعة ضد الإنسانية في الماضي.

ينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يهدف إلى تمكين المجلس من الاضطلاع على الوجه الأكمل بولايته الأساسية ألا وهي صيانة السلم والأمن العالميين ارتكازاً على مقاصد وأهداف الميثاق. إذا كانت الانفرادية واليد العليا والقوة الكبيرة من جانب دولة بعينها لا تزال سائدة في عمل مجلس الأمن، فإنه مكتوب على المجلس الإخفاق في الوفاء بولايته بوصفه جهازاً أنشئ من أجل ضمان السلم وفي نهاية الأمر فإنه سوف ينحط ليصبح أداة لخدمة مصالح ما يسمى بالدول العظمى.

في الختام، يتوق وفدي إلى إصلاح مجلس الأمن تماشياً مع تزايد الطلب باستمرار على ذلك وتماشياً مع طموحات الدول الأعضاء في إضفاء طابع الديمقراطية على الأمم المتحدة.

**السيد مانجيف سينغ بوري (الهند)** (تكلم بالإنكليزية):  
يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة باسم بلدي بشأن مسألة التوزيع العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن وبشأن المسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن. أود في البداية أن أسجل في المحضر تقدير وفد الهند للالتزام الذي أظهره الرئيس نحو



بصورة عاجلة. كما أود أن أؤكد للرئيس ولسائر الدول الأعضاء على استعدادنا للعمل بصورة بناءة بشأن جميع المسائل المطروحة على الطاولة في الأشهر المقبلة. وناشد الوفود الأخرى التصرف على هذا النحو.

**السيدة كينغ (أستراليا)** (تكلمت بالإنكليزية): اشكر رئيس الجمعية على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2) وبشأن إصلاح مجلس الأمن. كما أود أن اشكر رئيس مجلس الأمن، السفير هارديب سينغ بوري، على توليه عرض التقرير صباح هذا اليوم، والوفد الكولومبي، بقيادة السفير أوساريو، على إعداده المتأني للتقرير. وتشكل المعلومات الواردة في التقرير فهرا هاما للغاية لأنشطة المجلس - إنجازاته وإخفاقاته على السواء - وبهذه الصفة، فإن التقرير عنصر أساسي في جهود المجلس الرامية إلى تعزيز الشفافية فيما يتعلق بمداولاته. ومع ذلك، وكما قال آخرون اليوم وسابقا، فإن تعزيز العناصر الموضوعية للتقرير لا يمكنه سوى أن يساعد تلك الشفافية. وكما قالت أستراليا في العديد من المرات السابقة، فإن الشفافية تتصل اتصالا مباشرا بإخضاع المجلس للمساءلة عن قراراته.

ووطدت أحداث العام الماضي لأعمال المجلس المكثفة دوره البالغ الأهمية في صون السلام والأمن الدوليين. ويتوقف مدى فعالية المجلس في تحقيق التحول الأساسي على جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكفالة تلك الفعالية. وكلما كان المجلس أكثر تمثيلا وأسهل وصولا إليه، وأكثر خضوعا للمساءلة، يصبح في موقف أفضل يمكنه من التصدي للتحديات الأمنية العالمية المعقدة. ونحن الدول الأعضاء بحاجة إلى تكثيف جهودنا في هذه الدورة للجمعية بغية تحقيق إصلاح ذي مغزى.

وبالنسبة لأستراليا، ظل إصلاح مجلس الأمن أولوية لفترة طويلة. وجادلنا بشدة في مؤتمر سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥

كذلك الهند عضو في مجموعة البلدان النامية المسماة مجموعة مشروع القرار L.69. وقد كان صوت تلك المجموعة مدويا وواضحا في الإعراب عن الرغبة الشديدة لدى أعضاء المجموعة في القيام بإصلاح مبكر لمجلس الأمن ليكون تجسيدا لحقيقة معاصرة. وتقر المجموعة أيضا بالتغيرات المتعددة التي حدثت في العالم منذ أن أنشئ المجلس في عام ١٩٤٥.

ولذلك ليس من قبيل المفاجأة على الإطلاق أن أوجه التقارب بين مجموعة L.69 والدول الأفريقية تزداد يوما بعد يوم. واستمع الأعضاء للسفير رايوند وولف وهو يعرب بوضوح عن موقف مجموعة L.69 إزاء مسألة حق النقض (الفيتو). وأود أن أجدد التأكيد على أننا أيضا نؤيد التطلعات الأفريقية من أجل التمتع بالعضوية الدائمة في المجلس مع حق الفيتو.

كما أن هناك تقاربا كبيرا فيما بين العضوية الواسعة بشأن الجوانب الأخرى. ولم نسمع بعد أي صوت معارض فيما يتعلق بتعزيز تمثيل أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، فضلا عن تخصيص معقد حصري غير دائم للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتوقع أن يصل عدد أعضاء المجلس بعد إصلاحه إلى منتصف العشرينات.

وأخيرا، تريد الدول الأعضاء أيضا أن يواصل المجلس تحسين أساليب عمله وان ترى الجمعية العامة وهي تحول نفسها إلى جهاز المجتمع الدولي الرئيسي للتداول والتشريع وصنع القرارات والتمثيل.

وفي الختام، أود أن اكرر أن الهند ترى أن إصلاح مجلس وزيادة عدد أعضائه أمر أساسي، إذا أريد له أن يعكس الواقع المعاصر. وستؤدي مثل تلك النتيجة إلى تعزيز مصداقية المجلس وفعاليته في التعامل مع المسائل العالمية. ولا بد من السعي للإصلاح المبكر لمجلس الأمن بنشاط متجدد وإجراءاته

يمكن بصورة جماعية أن نحقق فوائد فورية وملموسة في تحسين أساليب عمل المجلس. واعتبرت أستراليا أن مشروع القرار (A/66/L.42/Rev.2) الذي تولى عرضه في أيار/مايو هذا العام يمثل مجموعة الدول الصغيرة الخمس حينذاك تضمن بعض التدابير المعقولة والمتسقة مع طموحاتنا بالذات من أجل جعل مجلس الأمن متسما بالمزيد من الشفافية وإمكانية الوصول إليه. وشعرنا بخيبة الأمل لأنه لم يدفع قدما بمشروع القرار. ونود أن نشهد بذل جهود هذا العام لتعزيز الطريقة التي يعمل بها المجلس. وفي ذلك السياق، نشيد بالتقدم المحرز في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس وعلى وجه الخصوص نشكر السفير كابرال ممثل البرتغال على الجهود التي بذلها.

وفي الختام، تتعهد أستراليا بتقديم دعمها الكامل للمناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونحن ملتزمون بالعمل بشكل وثيق وعملي مع السفير تانين والدول الأعضاء للتغلب على حالة الجمود الحالية والمضي قدما نحو مفاوضات حقيقية. ولكن من الواضح انه للوصول إلى تلك المرحلة سيعين على الوفود إبداء المزيد من المرونة وشيء من الإبداع من أجل تجاوز العوائق الجغرافية السياسية القوية التي تعترض سبيلنا.

**السيد موتانياني (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية):** اشكر رئيس الجمعية على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية. كما أود أن اشكر الممثل الدائم للهند، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على تقديمه التقرير السنوي للمجلس (A/67/2) أمام هذه الهيئة ووفد كولومبيا على إسهامه في إعداد مقدمة ذلك التقرير. وأود في البداية أن أعلن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. واجتمعت الدول المحبة للسلام في عام ١٩٤٥ لتوحيد قواها من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وأنيطت تلك

من أجل فرض قيود على استخدام حق النقض (الفيتو). وفي ذلك الوقت، دعونا أيضا إلى أهمية توحي الشفافية في أعمال المجلس. ولا نزال اليوم ملتزمين بقوة بتلك المبادئ، وأستراليا، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن من عام ٢٠١٣ لفترة ولاية مدتها عامان، ستناصر وتدعم المبادرات التي تؤدي إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى المجلس وشفافيته. كما نود أن نشهد إحراز تقدم في ذلك الصدد في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

ونرحب بالمشورة التي قدمها الرئيس بشأن إعادة تعيين السفير تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونرى انه، في ظل استمرار قيادته، يوجد وينبغي أن يكون هناك نطاق لكي نحشد بصورة جماعية الزخم في الجولات المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية.

وفي انتظار تلك المفاوضات، أود أن أؤكد مجددا على أننا نؤيد زيادة عدد أعضاء المجلس في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، مع إقامة التوازن بين ضرورة زيادة التمثيل في المجلس والمطلب العملي للمحافظة على التلاحم في صنع القرار والفعالية. ولا نزال على استعداد للمساعدة في المفاوضات بإبداء المرونة وروح الإبداع بغية إيجاد الحلول. وكما قال آخرون اليوم، لدينا فكرة واضحة للغاية عن المرحلة التي وصلنا إليها بشأن تلك المسائل. وحن الوقت الآن لإيجاد بعض الأسس المشتركة.

وبالنسبة لمسألة العضوية، تؤيد أستراليا بقوة إدراج التمثيل الدائم لأفريقيا في المجلس. وتشكل البلدان الأفريقية أكثر من ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتسهم بحوالي ثلثي البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ومن اللائق أن تشغل القارة الأفريقية مكانها الدائم في مداورات المجلس.

كما ترى أستراليا أننا، بدون المساس بتحقيق الإصلاح في جميع الجوانب الخمسة للمفاوضات الحكومية الدولية،

ونحن نشجع على الاستمرار في تلك الممارسة. وربما يرغب المجلس في النظر في إدماج مثل هذا التواصل في الجدول الزمني لجلساته، حسب الاقتضاء. ومن نفس المنطلق، نحث المجلس على النظر في زيادة تواتر تواصله مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة باستخدام محافل مثل الجلسات التي تعقد بصيغة آريا. وسيعزز التواصل المكثف مع أعضاء المجلس الثقة التي توليها الدول الأعضاء للمجلس. وبالتالي، سيزيل أي لبس بينها وبين المجلس.

ونلاحظ أن المجلس تعين عليه التعامل مع حالات صراع معقدة في أفريقيا وفي أماكن أخرى. ومع ذلك، فإن التقرير يمثل، إلى حد كبير، سردا للأحداث والجلسات، فضلا عن تعداد القرارات التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسيكون من الأفضل لو أن التقرير تضمن المزيد من التفاصيل والتحليل بخصوص التحديات التي يواجهها المجلس في الوفاء بولايته؛ وكيف تؤثر جهوده على عمليات السلام في مناطق الصراع؛ وما إذا كان ثمة تباين في مستوى الامتثال لقراراته، فما هي أسباب هذا التباين وكيف يعتزم المجلس حل هذه المشكلة. ونحن على ثقة بأن المجلس سيرتفع إلى مستوى الحدث في المستقبل وسيقدم تقارير إلى الجمعية العامة، تلقي مزيدا من الضوء على دينامياته الداخلية.

واسمحوا لي هنا أن أتحول إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. إن التزام الرئيس بمواصلة عملية إصلاح المجلس مشجع حقا. ونحن نرحب بإعادة تعيين السفير تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية ونؤكد له دعمنا خلال الدورة السابعة والستين. ونحن واثقون بأننا سنحرز تقدما كبيرا تحت قيادته.

لقد اتفق المجتمع الدولي عالميا على ضرورة الإصلاح المبكر لمجلس الأمن، وذلك خلال مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥. غير أنه وبعد مرور سبع سنوات، لم يتحقق تقدم يذكر في المفاوضات بشأن إصلاح المجلس. وقد أتيحت

المهمة المقدسة بمجلس الأمن ليمارسها المجلس بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك، نحن لا نعتبر تقديم تقرير المجلس إلى الجمعية العامة حدثا شكليا يتعين أدائه من أجل الوفاء بمتطلبات الميثاق، بل الأمر الأهم، أننا نعتبره فرصة للمساءلة عن إجراءات تتخذ بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، يمثل ذلك فرصة لتفاعل المجلس مع الدول الأعضاء وتلقيه ردودا بشأن كيفية الاستفادة من المكاسب التي تحققت من الاضطلاع بولايته.

إن تقرير مجلس الأمن للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ لا يختلف من الناحية المادية عن تقارير المجلس السنوية السابقة المقدمة للجمعية العامة. ومع أن هناك زيادة في عدد الجلسات المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن التقرير بالرغم من ذلك لا يقدم أي تحليل لتأثير ونفوذ تلك الجلسات، إن كان لها أي تأثير ونفوذ، على القرارات التي اتخذها المجلس خلال الفترة المعنية.

وتعزز الجلسات المفتوحة الشفافية والشمول ولا شك أنها توفر لعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة نادرة للإسهام في أعمال المجلس. ومن خلال تلك الجلسات بشكل رئيسي يمكن للمجلس أن يتعرف على آراء الدول الأعضاء الأخرى بشأن المسائل التي يقيقها قيد نظره. وينبغي ألا تعقد هذه الجلسات لمجرد استيعاب الدول الأعضاء. ويناشد وفد بلدي المجلس النظر في أن يعكس، في تقريره، الآراء العامة للدول الأعضاء بشأن المسائل التي تعامل معها ومدى قيمة تلك الآراء لأعمال المجلس في تقاريره في المستقبل.

وعلاوة على ذلك، ننوه بان المجلس واصل انخراطه مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

أن نحقق هدفنا المتمثل في إيجاد مجلس يعبر عن الحقائق الجغرافية السياسية الحديثة.

ونحن لسنا بحاجة إلى تذكرة بأن إصلاح مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من تعزيز منظومة الأمم المتحدة. ومن ثم، يجب أن نتفاوض بحسن نية واحترام متبادل. والإصلاح يجب أن يراعي مصالح وشواغل جميع الدول الأعضاء، لا سيما تلك الممثلة تمثيلاً ناقصاً في الوقت الراهن. وغني عن البيان أن توسيع المجلس في كلتا الفئتين هو الجواب لغياب أفريقيا عن الفئة الدائمة ونقص تمثيلها في الفئة غير الدائمة. وينبغي أن نسعى إلى تنفيذ إصلاح حقيقي وشامل. واتباع نهج تدريجي لن يؤدي إلا إلى إدامة الوضع القائم، وهو وضع لا يمكن تحمله بوضوح. ويجب علينا أن نحجم عن اتخاذ خطوات يمكن أن تقوض الزخم الحالي. وينبغي أن يتمثل هدفنا دائماً في إدارة العملية بطريقة تمكننا من تحقيق نتائج. ويجب أن ننظر إلى الصورة الأكبر وألا نجعل تطلعاتنا الفردية أولوية. فلنعالج إصلاح المجلس بعقول منفتحة وتقديم التنازلات الضرورية، مع احترام الاختلاف في الرأي في ذات الوقت. وفي أثناء قيامنا بذلك، علينا أن نضمن استفادة جميع مبادراتنا من آراء الغالبية العظمى من الأعضاء. والشفافية والشمول في الخطوات التي نتخذها سيكونان مفتاح نجاحنا. ونأمل أن تبدأ مفاوضات حقيقية قريباً.

وأود أن اختتم بالإشارة إلى أنه إذا ظللنا غارقين في خلافاتنا المستعصية على الحل حول كيفية إصلاح مجلس الأمن، ستظل الأمم المتحدة كما كانت عليه قبل ٦٧ عاماً وستفقد أهميتها بصورة متزايدة بالنسبة للعالم الحديث. ومن ثم، يجب ألا نسمح لأي شيء بأن يثنينا عن تحقيق هدفنا المتمثل في إصلاح مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه. وبتجديد الإرادة السياسية والتصميم، يمكننا إعطاء زخم

للدول الأعضاء فرص لإعلان وإعادة صياغة مواقفها خلال الجولات المتعددة من المفاوضات الحكومية الدولية التي عقدت حتى الآن. وبالتالي، فإن جميع مواقفنا بشأن إصلاح المجلس مسألة معروفة للجميع. ولكن لا يزال هناك خلاف بشأن شكل المجلس وحجمه بعد إصلاحه. ومناقشة اليوم تتيح لنا فرصة للتفكير في كيفية دفع العملية قدماً دون مزيد من التأخير. واليوم، هناك العديد من العوامل التي تستدعي إصلاح مجلس الأمن. فالشعوب تثور ضد الأنظمة الديكتاتورية، دفاعاً عما ينبغي أن تتمتع به من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والناس يقفون في وجه القمع السياسي. وفي بعض البلدان، يُقابل هذا السعي من أجل الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية بقوة وحشية وقسوة. والمدنيون الأبرياء والنساء والأطفال، الذين يعانون وطأة الأنظمة الوحشية، يتطلعون إلى الأمم المتحدة للحصول على المساعدة. ومن المحزن أن النظام المتعدد الأطراف يجد صعوبة في التصدي لمثل هذه التحديات بطريقة منسقة. والمصالح الفردية في المجلس لا تزال تهيمن على الإرادة الجماعية للأغلبية. ومجلس الأمن لا يزال، بسبب طابعه الذي عفا عليه الزمن، غير كفؤ إلى حد كبير في الوفاء بولايته؛ ومن هنا تنبع الحاجة إلى إصلاحه. فعمله يتسم دائماً بازدواجية المعايير، وهو ما يشكل عقبة رئيسية أمام بناء عالم أكثر أمناً وأماناً.

وجدد اتخاذ المقرر ٥٥٧/٦٢ الأمل في أن العزم على إجراء إصلاح شامل للمجلس هو مثالنا الأعلى المشترك. فقد اتفقنا على نطاق العناصر القابلة للتفاوض، والتي تشمل حجم المجلس الموسع؛ وفئات العضوية؛ والتمثيل الإقليمي؛ وسلطة حق النقض؛ وأساليب العمل والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة. ويرى وفد بلدي أن المقرر ٥٥٧/٦٢ ينبغي أن يظل الأساس للمفاوضات حول إصلاح مجلس الأمن، إذا ما أردنا

بين هذه الهيئة الإقليمية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتأمل أن يعطي ذلك زخماً لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا، وهي منطقة تنشأ فيها أكثر من نصف القضايا المدرجة على جدول أعمال المجلس.

أغتتم هذه الفرصة التي تتيحها هذه المناقشة المتعلقة بتحقيق تمثيل عادل في مجلس الأمن، وتوسيع عضويته، لأثني على ميسر المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على قيادته والجهد الذي بذله في ذلك المسعى منذ عام ٢٠٠٩. وتتيح مناقشتنا لتقرير مجلس الأمن، كذلك لنا فرصة أخرى لتقييم تطور العملية التي كانت صعبة للغاية، والنظر في مسار عملنا المستقبلي.

يجب على جميع الهيئات الفاعلة أن تتطور. ولا يشكل مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، والذي نود أن نراه يصبح أكثر شفافية وأكثر حيوية، وديمقراطية، وتكيفاً مع وقائع العالم المعاصر، استثناء. ومن وجهة النظر تلك، فإننا نتوقع أن تؤدي المفاوضات الحكومية الدولية، التي بدأت في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بشأن مسائل التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، إلى تحقيق بعض النتائج الملموسة، من خلال توافق الآراء، والتخلص من معارضة إصلاح مجلس الأمن التي عفا عنها الزمن، ذلك الإصلاح الذي يدعو إلى تحقيقه عالم اليوم والعدالة.

وتستمر بالتأكيد، اختلافات وجهات النظر بين مختلف المجموعات وأصحاب المصلحة، خصوصاً فيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية الفتنتين الدائمة وغير الدائمة. ومسألة حق النقض هي حتى أكثر خلافية. كما أن مسألة أساليب عمل مجلس الأمن وعلاقاته مع الجمعية العامة هي أقل إثارة للجدل، ولكنها تعوق مع ذلك توافق الآراء العالمي المطلوب. ومع ذلك، ورغم

للمفاوضات لتتمكن بالتالي من الاتفاق على نموذج للإصلاح يعبر عن واقع القرن الحادي والعشرين.

**السيد بالي** (جمهورية الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أعرب عن تأييد جمهورية الكونغو التام للبيانين اللذين تم الإدلاء بهما بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز. كما أود أن أشكر السفير هارديب سينغ بوري على عرضه للتقرير عن أنشطة مجلس الأمن للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ (A/67/2). وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للجهود التي تبذلها هذه الهيئة لأداء المهمة الموكلة إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما يتصف التقرير بالشمول ويمكن القول إنه يتضمن عرضاً كاملاً للأنشطة العديدة التي يضطلع بها مجلس الأمن، فإنه لا يخبرنا سوى القليل عن التحديات التي تعين على هذه الهيئة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، التعامل معها مع خلال الفترة قيد النظر، لا سيما في مجال منع وإدارة مختلف الأزمات والصراعات. ولذلك، فإن وفد بلدي يرى أن التحسينات الواضحة في عرض التقرير لا تعني انتفاء الحاجة إلى جعله أكثر تحليلاً ومعبراً بصورة أفضل عن آراء أعضائه، وهو ما من شأنه إلقاء الضوء على التحديات بوضوح أكبر.

ومع ذلك، يرحب وفد بلدي بإنشاء مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بوصفه استجابة لرغبة الدول في منطقتنا دون الإقليمية في أن يكون لديها أداة يمكن، من الآن فصاعداً، أن تدعم جهودها الرامية إلى منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وهذا جزء من اتجاه صحي يدل على انخراط مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات وتعزيز السلام.

وبالمثل، فإن جمهورية الكونغو ترحب، بصفتها عضواً في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بتحسين التعاون

فشيئا، وذلك لأن الوفود قد عبرت في كثير من الأحيان عن دعمها لإصلاح مجلس الأمن، وأظهرت بوضوح إرادة سياسية حقيقية تحقيقا لتلك الغاية. وتحدد الكونغو من جانبها، إيمانها بمبادئ وأهداف إصلاح مجلس الأمن، وسوف تواصل العمل بروح منفتحة، في اتجاه تحقيق ذلك الهدف.

**السيد ناكونيتشني** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا لرئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، الممثل الدائم للهند، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن على الجمعية العامة (A/67/2)، وكذلك لوفد كولومبيا على جهوده المبذولة فيما يخص إعداد التقرير خلال رئاسته للمجلس، في شهر تموز/يوليه.

ويبدو عمل مجلس الأمن دون شك، كل عام أكثر صعوبة من العام الذي سبقه، وتمت ملاحظة هذه الوتيرة بوضوح خلال الأشهر الماضية، عندما واجهنا العديد من التحديات في أنحاء متعددة من العالم. وتظل مهمة المجلس الرئيسية حاسمة وتمثل في التصدي بفعالية للتحديات وصون السلم والأمن الدوليين، حاسمة.

إننا نشهد فترة يتغير فيها المشهد السياسي بشكل كبير، حيث تطالب الشعوب في جميع أنحاء العالم وتكافح من أجل حقها في الحرية والاستفادة من فرص متساوية. وعلى المرء الاعتراف بأن حرية الاختيار هي مبدأ عالمي، لا ينبغي أن يخضع لأية استثناءات. وليس بوسع المجلس أن يظل غير مبال بتلك التطورات، ويتعين عليه التعامل مع هذه المسائل بشكل شامل، وليس بوصفها مشاكل معزولة أو غير مترابطة.

إن وفد بلدي يؤيد بقوة الأولوية التي يوليها المجلس لانخراطه في منع نشوب الصراعات وحلها. كما تعتبر أوكرانيا هاتين الوسيلتين، مهمتين في جعبة مجلس الأمن. وكان ذلك النهج أحد العناصر الرئيسية المحركة لعضوية أوكرانيا حتى الآن في المجلس،

استمرار اختلاف الآراء، أظهرت الدورة الثامنة للمناقشات، بأن بعض التوفيق بين أوجه الخلاف المهمة، أمر ممكن ويمكن أن يفضي إلى الشروع في إجراء مفاوضات حقيقية.

إننا نتفق جميعا بشأن حاجة المجلس إلى الإصلاح. ولكن الإصلاح الذي ندعو إليه، هو ذلك الإصلاح الذي يأخذ في الاعتبار التمثيل الإقليمي، خصوصا في حالة أفريقيا، التي لا تمثل لها في فئة العضوية الدائمة، في الشكل الحالي للمجلس الآن. وعلاوة على ذلك، فقد أصبح من الواضح اتفاق جميع الدول الأعضاء خلال العملية التفاوضية، بشأن الظلم التاريخي الذي تعرضت له أفريقيا، التي هي القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وعدم توصل بعض الدول إلى استنتاجات منطقية بشأن طريقة إصلاح ذلك الظلم، تتعارض بشكل مؤسف مع الإقرار الجماعي بالظلم، وينم عن غياب المنطق بشكل غريب.

وينبغي أيضا ملاحظة أن الاتفاق بين المجموعة الأفريقية والمجموعة المرتبطة بمشروع القرار A/61/L.69/Rev.1 بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن، قد نشط بالتأكيد، العملية التفاوضية الحكومية الدولية ووسع إلى حد بعيد دعم الدول الأعضاء للموقف الأفريقي المشترك، على النحو المبين في توافق آراء إزولوبيي. إننا نرحب بشكل خاص بذلك التطور.

ومجلس الأمن الذي نتصوره بعد الإصلاح، سيكون أكثر تمثيلية وأكثر تماشيا مع الوقائع الحالية لعالم اليوم، وأكثر ديمقراطية، وشفافية ومسؤولية فيما يتعلق بالقيام بمهمته الأساسية. ولكي يتحقق ذلك، يجب أن يكون المجلس أكثر اهتماما بتطلعات جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، بما فيها الدول الصغيرة.

ويرى وفد بلدي، بأن النشاط الذي اتسمت به عملية المفاوضات الحكومية الدولية على مدى السنوات الثلاث الماضية، يعطي سببا للأمل في التغلب على العقبات شيئا

إننا نؤيد زيادة تمثيل البلدان النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجلس الأمن. كما أننا نؤمن بإيماننا راسخاً بأن التعزيز العام لتكوين المجلس، ينبغي أن يقوم على أساس المجموعات الإقليمية القائمة. وكما أشار إلى ذلك رئيس أوكرانيا في قاعة الجمعية خلال شهر أيلول/سبتمبر (انظر A/67/PV.9)، فإن بلدي مستعد لمناقشة جميع المفاهيم التقدمية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، التي يمكن أن تقود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أوسع اتفاق ممكن. وفي ذلك السياق، فإن وفد بلدي يرى بأن أي صيغة قائمة أو محتملة، لن تكتسب الشرعية إلا من خلال توشي تعزيز تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية، بتخصيص مقعد غير دائم إضافي لها.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة والطريق قدماً، فإننا نتفق بشكل عام مع التقييمات والاقتراحات ذات الصلة، التي قدمها رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، السفير ظاهر تانين، والمذكورة في رسالته الأخيرة التي وجهها للدول الأعضاء. ونهنئ السفير تانين على إعادة تعيينه رئيساً للمفاوضات، وأود أن أؤكد التزام وفدنا بإحراز تقدم في تلك المفاوضات. ويرحب وفد بلدي أيضاً بالأعضاء الجدد المنتخبين لعضوية المجلس، ويتطلع إلى تحقيق تقدم في مجال تحسين عمل ذلك الجهاز الهام.

لقد نادى أوكرانيا دائماً إلى تحقيق أمم متحدة قوية يكون مجلس الأمن جهازها الرئيسي، وتضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وسيوجه ذلك الالتزام بشكل أكبر، أنشطة بلدي في الأمم المتحدة، بما في ذلك في حال انتخابها عضواً في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

**السيد آرياس (إسبانيا)** (تكلم بالإسبانية): أرحب بفرصة المشاركة في هذه المناقشة المشتركة بشأن تقرير مجلس

بوصفها دولة مستقلة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفي الوقت نفسه، لا تزال ثمة إمكانية لتعزيز تلك الأنشطة.

وفي ذلك السياق، نعرب عن تقديرنا للنظرة الإجمالية الواردة في تقرير المجلس. ومع ذلك، فإن وفد بلدي سوف يقدر إمكانية إطلاع الدول غير الأعضاء في المجلس على المسائل المناقشة خلال المشاورات الشهرية. وفي رأينا، ستكون المناقشات المواضيعية المنتظمة والمفتوحة، مفيدة بنفس القدر لأعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة ككل، لأنها ستشجع وتعزز الثقافة العامة للوقاية والوساطة من جانب المنظمة.

بعد أن درسنا بعناية تقرير هذا العام، يجب أن نقول أنه لا يزال ثمة مجال لتحسين التوقعات، والعناصر التحليلية فيما يخص تقييم عمل المجلس. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤيد فكرة أن تجسد التقارير السنوية المقبلة للمجلس، وجهات النظر العامة التي أعربت عنها الدول غير الأعضاء في الهيئة، خلال مناقشتها المفتوحة.

إن أوكرانيا تدعم تطوير الحوار والتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية العاملة في مجال السلم والأمن الدوليين، طبقاً للفصل الثامن من الميثاق. وإننا على أهبة الاستعداد للمساهمة في تلك العملية بصفقتنا رئيساً لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خلال عام ٢٠١٣. وسنكون سعداء لتشاطير وجهات نظرنا بشأن تلك المسألة وأولوياتنا، خلال الإحاطة الإعلامية للمجلس التي ستقدم في شباط/فبراير ٢٠١٣.

دعوني الآن أنتقل إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. تعتبر أوكرانيا تحديث مجلس الأمن، مسألة ذات أهمية دولية استثنائية. إن جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً وتوازناً وعمله أكثر فعالية وشفافية، خاصة فيما يتعلق بعملية المتعلقة بصنع القرار، أمر حيوي لتكثيف الأمم المتحدة مع الحقائق العالمية للقرن الحادي والعشرين. وينبغي تنفيذ إصلاح مجلس الأمن بما يتفق بدقة مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

مجلس أكثر ديمقراطية وشفافية وكفاءة، فضلا عن كونه أكثر التزاما بتحمل مسؤولياته والخضوع للمساءلة عنها. ويجب أن تراعي عملية المفاوضات التي تمضي بنا نحو ذلك الأفق ضرورة الأخذ - وفقا للمقرر ٥٥٧/٦٢ - بنهج عالمي يشمل المسائل الخمس الرئيسية مع تحبب تفضيل بعض الدول على حساب البعض الآخر. ولدى التصدي لمسؤولية بهذا الحجم - وعلى الرغم من أن المفاوضات قد استغرقت وقتا أطول بكثير مما هو مطلوب - فليس هناك مجال للتعجيل بما بدافع تحقيق المصلحة الذاتية. وينبغي أن تكون النتيجة النهائية لتلك العملية مرضية على نطاق واسع، وإلا فإن الجهد المبذول فيها لن يكون سوى الفشل الذريع.

ووفد بلدي مقتنع بأن الاقتراح الذي قدمته مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بغية النظر فيه من قبل جميع الدول الأعضاء، يتسم بكونه الأكثر ديمقراطية، فضلا عن كونه أكثر عدلا وشمولا. وعليه، فنحن نرى - مع الاحترام الواجب للمقترحات الأخرى - أنه الاقتراح الوحيد القادر على توليد توافق في الآراء على نطاق واسع. وفي اعتقادنا أن التوسيع اللازم لمجلس الأمن ينبغي ألا يسفر عن زيادة في عدد أعضائه الدائمين. وعوضا عن ذلك، فنحن نقترح تقديم صيغ من شأنها تيسير الفرص وزيادتها وإتاحتها لجميع الدول الأعضاء كي تعمل في ذلك الجهاز، فضلا عن المشاركة في الأجل الطويل أو بطريقة متواترة أكثر بالنسبة للدول التي تسهم بقدر أكبر في مجالات عديدة في إطار المنظمة. وتهدف فكرة إنشاء مقاعد في الأجل الطويل إلى تحقيق هذا الغرض الثاني.

وتدعو مجموعة الاتحاد إلى إلغاء حق النقض أو تنظيمه - إذا استحال إلغاؤه - بهدف الحد من ممارسته وتقليص استخدامه إلى أدنى حد ممكن بغية تجنب إساءة استخدام ذلك الامتياز واستخدامه بطريقة غير مبررة. تحقيقا لتلك الغاية، ينبغي التخلي عن ممارسة حق النقض في الجرائم التي يزعم

الأمن السنوي إلى الجمعية العامة (A/67/2) ومسألة إصلاح مجلس الأمن.

وأود أن أشكر الممثل الدائم للهند على عرضه تقرير المجلس في اجتماعنا السابق. ونقدر الجهد الذي يبذله لتوفير معلومات قيمة للغاية، تركز بقدر أكبر على التحليل عوضا عن مجرد الربط بين الحقائق. ونشجعه على الاستمرار في ذلك الاتجاه من أجل تحسين التعاون والتفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وتتمثل العناصر الأساسية لتحقيق ذلك الهدف في الشفافية وزيادة مشاركة جميع الدول الأعضاء في أنشطة وقرارات مجلس الأمن، وخاصة بشأن المسائل التي تؤثر على الدول الأعضاء بصورة مباشرة.

أتناول الآن مسألة إصلاح مجلس الأمن. وأؤيد البيان الذي أدلى به الوفد الإيطالي في الجلسة الثامنة والثلاثين بوصفه جهة الاتصال في إطار مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

بدايةً، أود أن أعرب لرئيس الجمعية العامة، السيد فوك يريميتش، عن دعم إسبانيا الكامل في أداء دوره بصفته ضامنا لتزاهة إجراءات عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وننوه إلى إعادة تعيين السفير تانين رئيسا لتلك المفاوضات. ويدرك السفير تانين أن بوسعه الاعتماد على دعم إسبانيا الكامل فيما يتعلق بمساعدته على الوفاء بالتزامه، وهي بلا ريب مسؤولية صعبة للغاية. ولا غنى عن الدورين القياديين اللذين يضطلع بهما رئيس الجمعية ومنسق المفاوضات لضمان التوصل إلى نتيجة جيدة لهذه العملية التي لا تستطيع سوى الدول الأعضاء وحدها تقديم المقترحات بشأنها. وأنا واثق من أننا سنتمكن من إحراز تقدم كبير في هذه المسألة الحساسة عبر تحقيق ذلك الهدف، وبفضل الخبرة المتراكمة التي اكتسبها السفير تانين.

وأود أن أتشاطر وجهات نظر إسبانيا بشأن إصلاح مجلس الأمن. فنحن بحاجة إلى تكييف مجلس الأمن مع حقائق ومقتضيات القرن الحادي والعشرين. ذلك أننا بحاجة إلى



لقد لاحظ وفد بلدي اتجاهها نحو تزايد عبء العمل في مجلس الأمن في الفترة قيد الاستعراض، مع استمرار وظهور أزمات جديدة في أفريقيا والشرق الأوسط على وجه الخصوص. وتتابع الأرجنتين تلك التطورات باهتمام، خاصةً وأنها ستنضم إلى تلك الهيئة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

يود وفد بلدي أيضا توجيه الانتباه إلى قيادة البرتغال أثناء تلك الفترة فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل المجلس. ونعترف بالخطوات الكبيرة التي اتخذت في هذا المجال الذي لم تحل فيه بعد المسائل العالقة فيما يتصل بتحقيق قدر أكبر من الشمول والشفافية في عضوية المجلس. وعليه، فإن الأرجنتين تعترم إيلاء أهمية خاصة للسعي إلى زيادة الشفافية فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن وهيئاته الفرعية أثناء ولايتنا على مدى العامين المقبلين.

والحال كذلك، نأسف مرة أخرى لحقيقة أن هذا التقرير الصادر عن مجلس الأمن لم يتوخ قدرا أكبر من التحليل، وأنه ما زال يقتصر، إلى حد كبير، على سرد الوقائع، التي لا نستطيع على أساسها إجراء تقييم قاطع لأنشطة المجلس الأساسية. كما نأسف لكون أن التقرير لم يعمم إلا قبل وقت قصير جدا، ولذلك لم يتسن للوفود، بما في ذلك وفد الأرجنتين، دراسة محتواه بعناية.

ستظل الأرجنتين ملتزمة بتحقيق إصلاح مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن بغية جعله مجلسا أكثر ديمقراطية وشفافية وشمولا يمثل جميع مناطق العالم - لا سيما أفريقيا، التي لا تحظى بتمثيل كاف في تلك الهيئة، بالرغم من أن معظم نشاط المجلس يتركز فيها.

ينبغي أن يشمل ذلك الإصلاح بالضرورة خمس ركائز، ويجب أن يأتي ثمرة توافق يتماشى مع نتائج قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة. في هذا الإطار، تظل الأرجنتين، وهي عضو في مجموعة الاتحاد من أجل التوافق، ملتزمة بالعمل

فيها حدوث الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وينبغي عند استخدام حق النقض تقديم الأسباب الداعية إلى ذلك علنا.

ويتمثل هدف رئيسي آخر لهذا الإصلاح في تحقيق تمثيل جغرافي يتماشى\* مع الواقع الجديد للمجتمع الدولي. وليس ثمة ما يرر حاجتنا الآن إلى تصحيح ضعف تمثيل القارة الأفريقية في مجلس الأمن. وبأخذ الاقتراح المقدم من قبل مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بعين الاعتبار بشكل خاص، تلك الحالة الشاذة الراهنة، التي ينبغي تصحيحها عن طريق تخصيص عدد مناسب من المقاعد للبلدان الأفريقية في الأجل الطويل.

وترغب مجموعة الاتحاد في تحسين أساليب عمل المجلس عبر تعزيز الشفافية والنفاذية. ومن شأن ذلك أن يؤدي أيضا إلى جعل العلاقة بين المجلس والجمعية العامة أكثر سلاسة وكفاءة.

وترغب إسبانيا في تلقي برنامج العمل بشأن الممارسة الحالية قبل وقت كاف. ونشجع السفير تانين على مواصلة العمل في تشاور وثيق مع الدول الأعضاء. وترسخ المقررات ٥٥٧/٦٢ و ٥٦٥/٦٣ و ٥٦٨/٦٤/الطابع الشامل والجامع للدور الذي تضطلع به الدول في المفاوضات، فضلا عن ترسيخ مركزية ذلك الدور. ومن شأن احترام النظام الداخلي ووضع برنامج جيد لتنظيم العمل، تمهيد الطريق لتحقيق نتائج ملموسة ومرضية في الجولة التفاوضية المقبلة. وترى إسبانيا أننا قادرون على تحقيق تلك الأهداف عن طريق العمل معا بروح بناءة وتجنب النهج المتشددة.

**السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** بدايةً، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على عرضه التقرير (A/67/2) إلى الجمعية العامة عن اجتماعات وأنشطة المجلس وهيئاته الفرعية في العام المنقضي.

الأمن والاستقرار في منطقة الساحل وواصل تعزيز جهود بناء السلام في أفغانستان وتيمور - ليشتي وسيراليون وهاييتي وغيرها من البلدان.

والمجلس ملتزم بمكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويولي أهمية كبيرة لحماية حقوق ومصالح النساء والأطفال في النزاعات المسلحة، ولتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وداوم مجلس الأمن على الجهود المبذولة لتحسين أساليب عمله من أجل الوفاء بولايته على نحو أفضل، وزيادة الشفافية في عمله. وعقد العديد من الجلسات والمناقشات المفتوحة، وعزز تبادل الآراء مع الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والدول غير الأعضاء في المجلس، والبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. وتبادل المجلس أيضا بصورة متكررة وجهات النظر مع أصحاب المصلحة المعنيين من خلال الصيغ المبتكرة مثل الحوارات التفاعلية غير الرسمية.

تدعم الصين المجلس في ما يبذله من جهود مستمرة لتحسين أساليب عمله. في الوقت الحاضر، يواجه المجتمع الدولي تحديات متزايدة في مجال السلم والأمن. ونأمل أن يولي المجلس مزيدا من الاهتمام لاحتياجات أفريقيا ومطالبها وأن يدعم ما يبذله الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في أفريقيا من جهود للحفاظ على السلام والأمن في القارة. ينبغي للمجلس أن يستخدم بشكل أفضل وسائل مثل المساعي الحميدة والوساطة لمنع نشوب النزاعات والاضطرابات، ولإصلاح عمليات حفظ السلام وتحسينها، ولدعم جهود بناء السلام في أعقاب الصراع من أجل زيادة مساهمته في صون السلم والأمن الدوليين.

وتدعم الصين مجلس الأمن في تعزيز سلطته وفعالته من خلال الإصلاح المناسب والضروري من أجل تحسين تنفيذ

مع جميع الأعضاء والمجموعات لبلوغ الهدف المشترك. نحن مقتنعون بأننا لن نستطيع تحقيق ذلك الإصلاح إلا إذا اتسمت مواقفنا بقدر أكبر من المرونة، كما أشارت إلى ذلك مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

المبادرات بشأن الإصلاح الجزئي، أو تلك التي تسعى إلى تسريع العملية أو التي لا تأخذ في الاعتبار الملكية الوطنية من قبل الدول الأعضاء في المفاوضات الحكومية الدولية لا تمنعنا، فحسب، من المضي قدما، بل يمكن أن تدفعنا إلى الوراء. في ذلك الصدد، نخد من الآثار الضارة المحتملة للمبادرات الجزئية، أيما كان مصدرها.

ترحب الأرجنتين ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بقرار رئيس الجمعية العامة العمل مع جميع الأعضاء ومع رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، السفير تانين - الذي نشكره على عمله - في إطار من الشفافية وإمكانية التنبؤ باعتبارهما عنصرين أساسيين من عناصر عملية الإصلاح الناجحة. ونحن على ثقة من أننا، في ظل قيادة الرئيس، سنتمكن من تحقيق تقدم ملموس في الدورة الحالية.

**السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر ممثل الهند على تقديمه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2) إلى الجمعية العامة بالنيابة عن المجلس (انظر A/67/PV.38). وأود أيضا أن أشكر وفد كولومبيا والأمانة العامة على إعداد التقرير.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفى المجلس بنشاط بالمهام المسندة إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وبذل جهودا كبيرة في صون السلم والأمن الدوليين وفي التسوية السلمية للنزاعات من خلال المساعي الحميدة والوساطة والحوار والمشاورات. لقد تابع المجلس عن كثب تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط وأفريقيا وسعى إلى تيسير التوصل إلى حل مناسب للمشاكل العالقة بين السودان وجنوب السودان من خلال الحوار والمفاوضات. وحافظ المجلس أيضا بنشاط على

الأعضاء، بأية محاولة متعمدة لتحديد مشاركة الدول الأعضاء أو الحد من خيارات المفاوضات.

وتأمل الصين أن تواصل الدول الأعضاء الاستفادة الفعالة من منبر المفاوضات الحكومية الدولية لحشد المصالح المتبادلة في جهد يسعى إلى التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن على إصلاح مجلس الأمن.

**السيد ماسا مارتيني (السلفادور) (تكلم بالإسبانية):**

ترحب السلفادور بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن إصلاح مجلس الأمن. نحن مقتنعون بأنها قضية ضرورية وملحة من أجل تعزيز تعددية الأطراف باعتبارها الطريقة العملية لتعزيز قدرات العمل المشروع الذي تضطلع به الأمم المتحدة للإسهام بطريقة فعالة وديمقراطية وشاملة في صون السلام والأمن والاضطلاع بالتالي بمنع نشوب النزاعات والأزمات الإنسانية التي تتسبب فيها مشاكل البشرية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضخمة.

ولذلك يعتقد وفدي أن السبيل الوحيد لإحداث تغييرات ملموسة في مجلس الأمن هو عن طريق إعادة بنائه بشكل حقيقي. ويتطلب هذا توسيع عضويته في كل من فئتي العضوية، مع التمثيل المتوازن. هذا ضروري عند اتخاذ القرارات، وبخاصة عندما يمكن أن تعيد هذه القرارات تحديد توازن القوى على الصعيد العالمي. ويجب أن يتم كل هذا وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ولا بد من أن تحترم التوازنات السياسية الدولية بدرجة ما تنوع المصالح القائمة، والأهم أن تحترم رفاه جميع الشعوب. ونرى أن هذا يتطلب تمثيلا إقليميا أكبر لكل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجلس أمن موسع. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا للاقتراح الذي قدمته مجموعة الأربعة، الذي يهدف، في المرحلة الأولى، إلى تحديد الزيادة في تمثيل الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين باعتبارها عنصرا أساسيا يتناسب مع الجغرافيا العالمية الجديدة

ولاية صون السلم والأمن الدوليين الموكلة إليه بموجب الميثاق. ينبغي للمجلس أن يعطي الأولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، في المجلس. يجب أن يؤدي إصلاح مجلس الأمن إلى إعطاء المزيد من الفرص لعدد أكبر من البلدان - خاصة الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة - للمشاركة في جلساته والإسهام في عملية صنع القرار في المجلس.

إصلاح مجلس الأمن عملية معقدة وضرورية في آن معا. وهي تمس المصالح الحيوية للدول الأعضاء، ولا يزال هناك في الوقت الحالي تباين واسع في الآراء بشأن هذه المسألة. ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء العمل بنشاط من أجل الوصول إلى التوافق من خلال المشاورات الديمقراطية. فرض أي موعد نهائي مصطنع لإنجاز الإصلاح، أو اتخاذ إجراءات قسرية في ظروف غير مؤاتية لن يساعد على حل المشاكل، بل لن يؤدي إلا إلى تفاقم الخلافات والمواجهات بين الدول الأعضاء.

تتسم مجموعات المسائل الخمس في إطار إصلاح المجلس بالترابط. ينبغي أن نسعى إلى حزمة شاملة من الحلول. إذ لن يفضي النهج المجزأ والتدرجي إلى أي نتيجة. يجب أن تتواصل الجهود الرامية إلى إصلاح المجلس من خلال القناة الرئيسية للمفاوضات الحكومية الدولية. يجب علينا أن نعزز التقدم المنتظم للمفاوضات، عملا بالمقرر ٥٥٧/٦٢، ومبادئ الانفتاح والشفافية والشمول. ملكية الأعضاء هي المبدأ المهم الذي يوجه المفاوضات. يشكل استمرار الامتثال لذلك المبدأ شرطا مسبقا لسير عملية الإصلاح بالصورة الملائمة، كما يشكل ضمانا لأن يحقق الإصلاح نتائج ناجحة.

وفرض أي حل سيجعل من المستحيل التوفيق، إلى أقصى حد ممكن، بين المصالح المشروعة والمخاوف للغالبية العظمى من الأعضاء. وينبغي ألا نسمح، من دون ولاية تأذن بها الدول

الأطراف وجميع تلك الفرص التي تتيح لنا تقديم الاقتراحات التي تنعكس بعد ذلك في استجابات فعالة لتجاوز حالة عدم المساواة والظلم وهيئة عالم يسوده قدر أكبر من التضامن والمساواة.

**السيد شفيق (تركيا)** (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع. كما أود أن أهنئ السفير ظاهر تانين على تعيينه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية. ونتوجه أيضاً بالشكر إلى المند على عرض التقرير السوي لمجلس الأمن (A/67/2) في جلستنا السابقة.

تود تركيا أن ترى مجلس أمن أكثر مساءلة وشفافية وفعالية وديمقراطية، يجري إصلاحه على أساس المقرر ٥٥٧/٦٢. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي معالجة المسائل الرئيسية الخمس المحددة في المقرر، وهي فئتا العضوية ومسألة حق النقض والتمثيل الإقليمي وحجم المجلس وأساليب عمله والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة معالجة إجمالية من أجل التوصل إلى حل شامل.

نحن مقتنعون بأنه يمكن التوصل إلى الحل الشامل العريض القاعدة عن طريق الحلول التوفيقية، التي تتطلب المرونة. كما نعتقد أن المسؤولية الأساسية عن هذه العملية تقع على عاتق الدول الأعضاء. ونعتقد كذلك أنه يجب إيلاء البلدان الأفريقية أهمية خاصة في خطة الإصلاح بغية تحقيق التمثيل الجغرافي الأكثر مساواة. ومن هذا المنظور، يراعي اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء التطلعات المشروعة لأفريقيا.

وفي ختام بياني، أود أن أبرز مرة أخرى أن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء ستواصل العمل بشكل بناء مع جميع أصحاب المصلحة من أجل التوصل إلى حل توافقي عريض القاعدة.

**السيدة مورغان (المكسيك)** (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن التقرير

والتحديات الدولية الجديدة. ويشمل هذا تحسين أساليب العمل.

وكما قلنا في اجتماعات سابقة، توافق السلفادور على أهمية إصلاح مجلس الأمن لجعله جهازاً أكثر شمولاً وديمقراطية وشفافية وإنصافاً يستجيب للتحديات العالمية الجديدة وآلية لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية في سياق أوسع. ويعتقد وفدنا أنه يجب تناول أي عملية تشمل إصلاح أو تحسين المجلس من خلال عملية للمفاوضات الحكومية الدولية وأن تركز إلى أكبر قبول سياسي ممكن، الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحالة في توافق الآراء أو أغلبية تتجاوز الثلثين على الأقل.

أعربت الدول الأعضاء عن اهتمامها واستعدادها للمضي قدماً في المفاوضات. ورغم ذلك لم يتسن تجاوز ممارسة مجرد الإدلاء ببيانات الإعراب عن المواقف إلى عملية مفاوضات حقيقية تحقق نتائج ملموسة. ولذلك، نعتقد أن من الأهمية الحيوية أن تكون هناك إرادة سياسية حقيقية ومرونة من أجل تجاوز هذه المرحلة ولكي يكون هناك مستقبل مع جهاز أكثر تمثيلاً وبالتالي أكثر فعالية وشرعية في تنفيذ قراراته.

وبالمثل، نرى أن من الضروري استمرار عملية المفاوضات الحكومية الدولية والانتقال إلى مفاوضات مباشرة تستند إلى نص مركز يتيح تحقيق تقدم في هذه العملية، حيث أن الوقت المتبقي للتوصل إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع ينفد بينما نواجه عملية لصنع التاريخ. يبين الواقع الدولي على الأرض ضرورة هذا الإصلاح في أقرب وقت ممكن.

تود السلفادور أن تبرز الالتزام المستمر من جانب جميع الدول الأعضاء بمواصلة الحوار بشأن هذه المسألة المهمة للغاية من أجل كفالة أن تكون لدينا أمم متحدة قوية في الحالة التي يشهدها المجتمع الدولي حالياً والالتزام بإعداد أنفسنا من أجل المستقبل، وتعرب عن تقديرها لهذا. ستواصل السلفادور تأييد الاقتراحات التي تتيح لنا تحسين وتعزيز نظام التنسيق المتعدد

ومنذ بدء عملية المفاوضات الحكومية الدولية في عام ٢٠٠٩، دأب وفد بلدي، بمعية الدول الأعضاء في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، على مناصرة ما سمي بالاقترح التوافقي، الذي يتمثل غرضه في التقريب بين مواقف الدول الأعضاء بغية التوصل إلى حل مقبول للجميع. ولكننا لم نشهد حتى الآن أي إبداء للمرونة اللازمة للتوصل إلى ذلك التوافق في الآراء. ونؤكد مرة أخرى على إلحاح بدء عملية حقيقية للمفاوضات في أقرب وقت ممكن، عملية لا تكتفي فيها الوفود بتكرار مواقفها المعتادة بل تصبح منخرطة بشكل حقيقي في النظر المشترك في بدائل ملموسة تمكن من معالجة شواغل الأغلبية الواسعة للدول الأعضاء. ولا يمكننا بلوغ ذلك الهدف حين لا نكون مستعدين للتخلي عن جوانب معينة لمواقفنا الأصلية بغية التوصل إلى حل عام يرضي جميع الدول الأعضاء ويؤدي إلى تحسين الطابع التمثيلي لمجلس الأمن وشفافيته وخضوعه للمساءلة.

والمكسيك على استعداد لبدء تلك العملية للتفاوض. وبالتنسيق مع مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، قدمنا اقتراحا توافقيا يجسد استعدادنا لإبداء المرونة والسعي للتوصل إلى حل توافقي. ونعتقد أنه يمكن التوصل إلى هذا الحل إذا عالجنا ثلاثة عناصر أساسية وهي: تحسين الطابع التمثيلي لمجلس الأمن، وتصحيح الاختلال الجغرافي الذي ازداد سوءا في الأعوام الأخيرة؛ وإنشاء مقاعد طويلة الأجل لتمكين بعض الدول من المشاركة لوقت أطول في المجلس، وفي الوقت نفسه المحافظة على المساءلة من خلال انتخابات دورية؛ وتحسين أساليب عمل المجلس وعمليات صنع القرار لديه وجعلها أكثر شفافية، بما في ذلك مسألة حق النقض (الفيتو). ونحن على استعداد لمناقشة تفاصيل الاقتراح في إطار المفاوضات الحكومية الدولية وفي أي شكل، رسمي أو غير رسمي، يسعى للتوصل إلى حل توافقي، حل ناجم من المفاوضات وليس

السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة وبشأن إصلاح مجلس الأمن. وبالمثل، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم للهند، على عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2)، في الجلسة الثامنة والثلاثين. وأود أن أعرب عن امتناننا الخاص للممثل الدائم لكولومبيا، حيث أن وفده كان المسؤول عن صياغة التقرير. ونقدر الجهود التي بذلتها كولومبيا لجعل التقرير السنوي للمجلس أكثر تحليلا، بما يلي شواغل الأعضاء في هذا الصدد.

أود أن أشير إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن على نحو أكثر تفصيلا. أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن التقدير للرسالة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر الموجهة من رئيس الجمعية العامة، التي يبلغنا فيها بتعيين السفير ظاهر تانين كميسر للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. أهنيئ السفير تانين على تعيينه وأؤكد مجددا له دعم المكسيك لتطوير عملية حقيقية للمفاوضات الحكومية الدولية. وتتفق مع رئيس الجمعية العامة على أن الشفافية والقدرة على التنبؤ عنصرا ضروريا في هذه العملية.

إن المسؤولية التي أناطها رئيس الجمعية العامة بالسفير تانين مسؤولية مهمة للغاية. يتمثل دور الميسر، خاصة في هذا المجال الحساس، في تجميع مواقف الدول الأعضاء، وعلى هذا الأساس، تحديد مسار من شأنه أن يتيح الوصول إلى الاتفاقات اللازمة للتوصل إلى حل يحظى بأوسع تأييد ممكن من الدول الأعضاء.

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، يعتمد الميسر بشكل كامل على المرونة التي تبديها الدول الأعضاء في ما يتعلق بذلك الهدف المشترك. وبدون تلك المرونة أو الرغبة في التوافق، يتقلص هامش المناورة لدى الميسر إلى أدنى حد. وفي ظل تلك الظروف، لا يمكننا أن نتوقع من الميسر سوى تفسير المواقف أو، ما هو أسوأ من ذلك، التخلص من اقتراحات الوفود أو تقليصها إلى أدنى حد.

البلدان النامية. وسيعمل ذلك على تحقيق هدف جعل مجلس الأمن أكثر خضوعاً للمساءلة وتمثيلاً وشفافية.

ولا تزال منغوليا تشارك رأي أغلبية الدول الأعضاء القائل إنه يلزم إلغاء حق النقض (الفيتو) في نهاية المطاف. وفي غضون ذلك، ينبغي تقييد استخدامه، لا سيما بالنص على عدم جواز استخدامه في ظروف معينة. وما دام حق الفيتو موجوداً، لا بد من توسيع نطاقه ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد، الذين يجب أن تكون لديهم المسؤوليات والامتيازات نفسها التي لدى الأعضاء الدائمين الحاليين.

وأخيراً، أود أن أرحب برغبة رئيس الجمعية في مساعدة وتيسير الدول الأعضاء في النهوض بمجدول الأعمال المشترك، بما في ذلك العملية المستمرة لإصلاح مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن الأمل الصادق لوفد بلدي بأن تحرز الجمعية العامة، في ظل قيادة الرئيس القوية، تقدماً كبيراً في الدورة الحالية نحو إصلاح مجلس الأمن في الوقت المناسب.

**السيد ميساوي (تونس)** (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر رئيس الجمعية على جعل إصلاح مجلس الأمن إحدى أولوياته، وأن أؤكد له على دعم بلدي الثابت لكل جهد يبذل من جانبه لاختتام تلك العملية خلال الدورة الحالية في ظل رئاسته. كما أود أن أشيد بميسر المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، الممثل الدائم لأفغانستان، السيد زاهر تانين، على جهوده الدؤوبة وعلى الطريقة التي يدير بها تلك المفاوضات، وأن أهنته على تجديد ولايته خلال الدورة الحالية.

وفي ما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه - وهو موضوع بيان وفد بلدي - أعلن تأييدنا للبيانين اللذين أدلى بهما في الجلسة الثامنة والثلاثين ممثل الجزائر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

فرض خيار واحد على الآخرين. ونأمل أن نتلقى قريباً جدولاً واضحاً للاجتماعات لتحقيق تلك الغاية.

**السيد أوش (منغوليا)** (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يشكر ممثل الهند على عرضه، في الجلسة الثامنة والثلاثين للجمعية، التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2)، والسفير نيسطور أوسوريو ووفد كولومبيا على إعدادهما للتقرير خلال رئاسة كولومبيا للمجلس في تموز/يوليه. كما نعتنم هذه الفرصة لنهنئ السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على إعادة تعيينه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس. وتشيد منغوليا بجهود السفير تانين لإجراء مناقشة أكثر عمقا لمبادرات الدول الأعضاء بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وعقدت ثمان جولات للمفاوضات الحكومية الدولية في شكل اجتماعات غير رسمية للجمعية العامة بكامل هيئتها منذ اتخاذ المقرر التاريخي للجمعية ٥٥٧/٦٢ في عام ٢٠٠٨. وأتاحت لنا الفرصة لمناقشة مواقفنا المبدئية، فضلاً عن بعض الاقتراحات، بشأن خمس مسائل رئيسية تتعلق بإصلاح مجلس الأمن. واعتقد أنه من المهم للغاية أن نواصل أعمالنا بشأن المسألة.

وتود منغوليا أن تكرر موقفها القائم على المبادئ إزاء الدعوة إلى زيادة عادلة ومنصفة لعدد أعضاء المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، بحيث يكفل التمثيل على النحو الواجب للبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، بما فيها الدول الصغيرة. كما نولي أهمية بالغة لضرورة ضمان التوزيع الجغرافي العادل، بالتركيز على تلك المجموعات الناقصة التمثيل أو غير الممثلة إطلاقاً، لا سيما من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويعتقد وفد بلدي أنه بزيادة الأعضاء في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة وحدها يمكن للمجلس أن يعكس وقائع العالم المعاصر ويمكنه كفاءة زيادة وتعزيز تمثيل

يؤيد وفدي الرأي القائل بأن الهدف النهائي لأي إصلاح للمجلس يجب أن يتمثل في تعزيز التمثيل العادل في تلك الهيئة، ومصداقيتها وفعاليتها. ولا يجب تحت أي ظروف كانت أن يصبح المجلس ناديا خاصا للبلدان ذات الامتيازات الخاصة، أو أن ينظر إليه على هذا النحو. وهذا سيشكل كون خطرا حقيقيا بالنسبة لقرارات المجلس وفعاليتها وكذلك شرعيته في تناول القضايا الحساسة من قبيل تلك المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

وفي الوقت الذي يمر به العالم بتحويلات شديدة وتغيرات جغرافية استراتيجية استراتيجية رئيسية كبيرة، يقر فإن أعضاء المجلس الدائمين أنفسهم يقرون بجمية الحاجة إلى التكيف مع العلاقات الدولية والديناميكيات التي تحكم تلك العلاقات. ولما كان المجلس في قلب تلك الديناميات الديناميكيات بوصفه الهيئة التي أوكلت إليها المهمة الأساسية لصيانة السلم والأمن في العالم، فبالأكيد يجب عليها ألا تدخر أي تعديل أو تكيف مع الحقائق الإقليمية والدولية الراهنة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باليه (الكونغو).

ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف إلا بتوسيع عضوية المجلس، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية. وبصورة مماثلة، يجب أن يجسد حجم المجلس المعاد هيكلته يجب أن يجسد جميع حساسيات المجتمع الدولي.

وفي ذلك الصدد، ما برحت تونس تؤيد تأييدا قويا موقف الاتحاد الأفريقي كما تجسد في توافق آراء إزولويني بشأن إصلاح مجلس الأمن وإعلان سرت. نعتقد أنه قد حان الوقت لتصويب الحالة الراهنة التي حرمت دائما القارة الأفريقية من وجود دائم في مجلس الأمن. ونؤيد أي صيغة تعطي تمنح البلدان النامية بشكل عام والبلدان الأفريقية بشكل خاص المكان الذي تستحقه في المجلس.

وتعتقد تونس أن المفاوضات الحكومية الدولية تشكل الإطار المؤسسي الوحيد الذي كلفته الجمعية العامة بالتعامل مع مسألة إصلاح مجلس الأمن بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة من أجل إيجاد حل وحشد أوسع دعم سياسي ممكن فيما بين الدول الأعضاء، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقررات الجمعية ذات الصلة، لا سيما المقرر ٦٢/٥٥٧. ومع ترحيبنا بالنتائج التي أحرزت في أحدث مرحلة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، وهي نتائج مستندة إلى اقتراحات الدول الأعضاء، فإنني أود أن أعلن الاستعداد الكامل لوفد بلدي لمواصلة تقديم دعمه لإحراز التقدم في المفاوضات في إطار عملية ينبغي أن تواصل إبداء الشفافية والطابع الشامل وروح التوافق التي اتسمت بها حتى الآن.

وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لتلك العملية جعل مجلس مجسدا للوقائع السياسية والاقتصادية لعالمنا الحالي، ويحظى بالشرعية اللازمة للعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي لانجاز ولايته، وكل ذلك وفقا للميثاق.

ومما لا شك فيه أن تعزيز شرعية المجلس سوف يفضي إلى قرارات أكثر فعالية ولايات أكثر واقعية وإلى تنفيذ تلك القرارات على نحو أكثر اتساقا.

ولا بد للإصلاح من أن يتم من خلال عملية شفافة ومتوازنة. ويجب أن تكفل تلك العملية بأن يجسد برنامج المجلس احتياجات ومصالح البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

كذلك، لا بد من أن تتطرق عملية الإصلاح إلى المسائل الموضوعية المتعلقة، في جملة أمور، بتكوين المجلس، وتمثيله الإقليمي، وأساليب عمله، وبرنامج وعملية صنع القرار فيه، بما في ذلك، على وجه الخصوص، حق النقض لضمان أوسع اتفاق سياسي ممكن بين الدول الأعضاء.

لا تزال مالطة تؤيد بقوة الرأي القائل بأن المسائل الرئيسية الخمس التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في القرار ٥٥٧/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ هي مسائل مترابطة. ولالإبقاء على المسائل الرئيسية الخمس كمكون واحد نود أن نكفل إصلاح مجلس الأمن بطريقة مترابطة ومتناسكة. وبالمقابل فإن ذلك سيحتمى مصالح جميع الدول الأعضاء ويوفر مجلساً مُصلحاً مع ملكية يتمتع بها المزيد من الأعضاء وهي ملكية لازمة بشدة.

ولا بد لعضوية مجلس الأمن من أن تجسد على نحو أكثر حقائق عصرنا. لذلك، فإن مالطة، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، تعتقد اعتقاداً قوياً بأنه ينبغي زيادة عضوية المجلس. وأود أن أعيد إلى الأذهان بأنه منذ آخر توسيع لعضوية مجلس الأمن في عام ١٩٦٥، انضم ٦٧ بلداً إلى منظمنا بوصفها دولاً جديدة. وهكذا من المنطقي أن من المسائل الرئيسية التي يتعين حلها مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاحه بحيث يأخذ في الحسبان عدد العضوية التي تبلغ ١٩٣ دولة.

إن موقف الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجلس أمن موسع ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار بصورة بارزة في مناقشاتنا. وبالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم فإن مجموعة الاتحاد من أجل اقتراح توافق الآراء لا تضم إلا أعضاء غير دائمين. كذلك، من الناحية الإحصائية فإنه من أكثر الاقتراحات جدوى لجميع الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك للأغلبية العظمى من الدول الكبيرة. تلك الحقيقة لم يذكرها فقط مجموعة الاتحاد من أجل اقتراح توافق الآراء، بل أيضاً تجسدت تماماً في الجدول الذي أعدته المنظمة الحكومية الدولية المستقلة التي تشكلت حديثاً من أجل برنامج التغيير الذي يهدف إلى تنقيف وإطلاع الوسط الدبلوماسي والمجتمع المدني على المسائل والأحداث الهامة المحيطة بإصلاح الأمم المتحدة.

وفي الواقع، أن تونس التي ما فتئت منذ الستينات من القرن الماضي تشارك في العديد من عمليات حفظ السلام وتساهم من خلال الوحدات العسكرية التابعة لها أو من خلال دبلوماسيتها في حل النزاعات، تعرف جيداً التحديات التي جرتما أفرزتها الحروب وبؤر التوتر. وما انفك بلدي مقتنعاً بأن مجلس الأمن بهذه العضوية المقيدة والآليات الصلبة لن يكون بوسعها الوفاء بالاحتياجات الراهنة من أجل التي تقتضي رد اسريعا وفعال وفعالاً ومناسباً على الصراعات الناشئة، أو يستجيب لطموحات شعوب العالم التي ترى في الأمم المتحدة وهيئتها التنفيذية الملاذ الوحيد عندما يتلاشى كل الأمل.

سأحتتم كلمتي بالتنبيه إلى ضرورة النظر، في أي جهد إصلاحي للعلاقات بين مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة وضرورة أن يحترم المجلس احتراماً كاملاً صلاحيات ووظائف كل جهاز من تلك الأجهزة، ولا سيما الجمعية العامة. تلك المسائل لا بد من النظر فيها بنفس القدر من الأهمية التي ينظر بها إلى الجوانب الأخرى في عملية الإصلاح وبطريقة متكاملة.

**السيد غريما (مالطة) (تكلم بالإنكليزية):** إن فئة قليلة تنكر الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن لكي يجسد على نحو أفضل العالم في القرن الحادي والعشرين. من سوء الطالع أنه بعد الخوض مدة عشرين عاماً في عملية مناقشة بين أعضاء المنظمة، في الوقت نفسه، فإن إحراز تقدم مجد في تلك العملية لا يزال أمر يراوغنا. إن الدول الأعضاء، وبصورة خاصة الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم ما انفكت تلتمس الطرق لإصلاح المجلس وجعله أكثر تمثيلاً وأكثر كفاءة وفعالية، وأكثر مساءلة وأكثر شفافية بتحسين التصدي لتحديات عصرنا.

لقد شكلت مالطة جزءاً من الوحدة في توافق الآراء منذ أيامها الأولى. أود أن أذكر بالمبادئ الأساسية التي تؤكد موقفنا بشأن المضي قدماً على أفضل وجه بمناقشتنا.



إن القرار ٥٥٧/٦٢ يرسى الأساس لحل تفاوضي يركز على المسائل الرئيسية الخمس. فالانتقال السلس لتلك المناقشات والمفاوضات إلى الدورة السابعة والستين للجمعية بشير خير بالنسبة لمداولاتنا. يعتقد وفدي أن من المهم عدم ضياع العملية التي تحركها الدول الأعضاء، وناشد بقوة الوفود ألا تأخذ مبادرات انفرادية أو تتبع نهجا مجزأة تضعف العملية بدلا من أن تجمعنا.

يقدر وفدي الدور الذي قام به الرؤساء السابقون في السعي إلى التقريب بين وجهات نظر مختلف الوفود، وبغية القيام بذلك، ينبغي تحديد نهج يحقق العدالة لجميع الدول الأعضاء والاتفاق عليه.

كما نقدر المشاورات الواسعة التي أحرها رئيس الجمعية في الأسابيع الأخيرة مع الدول الأعضاء بشأن سبل المضي قدما، مما يؤكد على تفهمه وعمق رؤيته لما وصفه عن حق في رسالته المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بأنه مسألة معقدة وحساسة.

وأهنئ رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، السفير زاهر تانين، على إعادة تعيينه. وباعتباره طرفا فاعلا محايدا ونزيها، ينبغي أن يتمثل دوره الرئيسي في بناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء وتشجيع المشاورات بصورة ثابتة وشفافية كاملة.

ومن المؤكد أن مهمة الرئيس في قيادة مداولاتنا في الأسابيع المقبلة لن تكون بدون صعوبات، وهو في سعيه سيحظى بدعم مالطة الكامل. وأبدت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء دوما المرونة والاستعداد للتوصل إلى حلول توافقية. وتصرفنا بصورة بناءة في الماضي وستصرف على هذا النحو في المستقبل.

بيّن بوضوح المفاوضات الحكومية الدولية على الأقل وجود اتفاق بشأن مسألة واحدة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ألا وهي ضرورة زيادة فئة العضوية غير الدائمة.

أما فيما يتعلق بفعالية مجلس الأمن، فمن الحيوي أن يستجيب المجلس بسرعة أكثر إلى الحالات الطارئة لتحسين أساليب عمله. وثمة حاجة للإسراع في عمل الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس، بما في ذلك لجان الجزاءات والأفرقة العاملة، خاصة إيلاء مزيد من الاهتمام للحالات التي تقدمها الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالفعالية، يشعر وفدي أنه يجب على مجلس الأمن أن يتناول المسائل، خاصة تلك التي طال أمدها، بطريقة منصفة ومتوازنة، وأن يقلل من استخدام حق النقض وأن يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في القرارات التي يتخذها. ومن المسلم به أن العديد من تلك المسائل يتوقف على الإرادة السياسية لدى الأعضاء الدائمين في المجلس لأنهم يتمتعون بسلطة حق النقض عندما يتعلق الأمر بالموافقة على أي تغييرات في أساليب عمل المجلس أو عدم الموافقة على ذلك.

على الرغم من أن العديد منا يعتقد أن تحسين أساليب العمل سيكون لها له بالمقابل أثر مباشر وإيجابي على مسألة الشفافية وكفاءة المجلس نفسه. ويرى وفدي أنه ينبغي توفير الإمكانية لجميع الدول الأعضاء لمعرفة المزيد عن المسائل وأن تتلقى تلك الدول معلومات فورية ووثيقة الصلة عن المسائل التي يتم استعراض اهتمام المجلس إليها. وبالإضافة إلى ذلك، وبقدر الإمكان، ينبغي الإقلال من الجلسات المغلقة وزيادة الإحاطات الإعلامية والمشاورات المفتوحة. وينبغي تشجيع الأعضاء الدائمين على العمل بصورة أوثق مع الأغلبية من الدول الأعضاء وعلى النظر على نحو أكثر جدية في المقترحات المقدمة من أجل تحسين أساليب العمل.

المجلس بطريقة متأنية وشاملة. وفي الدورة السادسة والستين للجمعية، عقدت ثمان جولات لتبادل المواقف فيما بين الدول، حيث اقتنع بعدالة مواقفنا وحيث حظيت تلك المواقف بتأييد الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في العملية الحكومية الدولية. وخلال تلك الدورة، أتيحت للدول الأعضاء الفرصة للاجتماع مع المجموعات المختلفة بغية إجراء استعراض عام لمواقف كل منطقة، وهو أمر لا غنى عنه لإنجاز العمل الجيد ولتقديم اقتراحات جيدة من أجل إحراز تقدم في هذا المجال ومن ثم المساعدة على تعزيز مجلس الأمن.

ونعتقد أن الوقت حان لنكون أكثر تحديدا حينما يتعلق الأمر بمستقبل المفاوضات. وسيكون من دواعي الأسف إذا تغاضينا تماما عن ممارسة الجولات الثماني الأخيرة للمحادثات وبدأنا مرة أخرى في الدورة الحالية جولة أخرى من المناقشات بتكرار المجموعات والدول لمواقفها نفسها.

وترى نيكاراغوا أن من الأهمية بمكان إجراء زيادة عادلة في عدد أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين بغية تحقيق توازن عادل في المجلس. ويمكن أن يزيد عدد الأعضاء ليكون بين ٢٥ و ٢٧ عضوا. وينبغي لزيادة عدد الأعضاء الدائمين أن تأخذ بعين الاعتبار التمثيل العادل لجميع المناطق، لا سيما أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي بالرغم من أن لديها عددا كبيرا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، افتقرت دائما إلى التمثيل الدائم في مجلس الأمن.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشير إلى حق النقض (الفيتو) الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون. وأبدت الأغلبية العظمى للدول الأعضاء بالفعل تفضيلها لإلغاء الفيتو. ونيكاراغوا تؤيد بالكامل ذلك الموقف. وفي حين تستمر المناقشات بشأن هذا البند، ينبغي أن يحظى الأعضاء الدائمون في المجلس المقرر انتخابهم بنفس الامتيازات والصلاحيات التي يحظى بها الأعضاء الدائمون الحاليون.

**السيدة روباليس دي تشامورو (نيكاراغوا)** (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن اشكر السفير تانين على جهوده الدؤوبة والتزامه نحو المسألة المعروضة علينا.

ويؤد وفد نيكاراغوا أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به في الجلسة الثامنة والثلاثين الممثل الدائم لجامايكا، السفير رايوند وولف، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة البلدان المؤيدة لمشروع القرار A/61/L.69/Rev.1، التي زاد عددها لتصحيح أكبر المجموعات وأكثرها تنوعا وتمثيلا في هذه المفاوضات. وفي جميع مراحل المفاوضات، قدمت مجموعة L.69 اقتراحاتها بوضوح وأبدت اهتمامها واستعدادها للنظر في النهج وجميع المواقف القائمة من أجل الدخول بصورة نهائية في مفاوضات حقيقية ومن ثم الامتثال لمقررات الجمعية العامة بشأن إجراء الإصلاحات العاجلة في مجلس الأمن.

وتشكل الجمعية العامة جهاز الأمم المتحدة الأكثر تمثيلا وشرعية، ولذلك نحن ممتنون على تمكننا من الإعراب عن أفضلياتنا بشأن هذه المسألة في هذا الجهاز.

وتؤكد نيكاراغوا مجددا على التزامها الثابت بعملية إصلاح المنظمة وبالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وبالرغم من أننا عملنا بشأن هذا الموضوع لأكثر من عشرين عاما، فإننا لم نحز التقدم الذي يتطلبه استعجال الحالة. ويحدونا الأمل في أن تقطع الوفود التزاما بالعمل والتوصل إلى اتفاق بشأن مجلس الأمن. ونعتقد أننا لا يمكن أن ننتظر لفترة أطول لتتخذ إجراء ونحقق الإصلاحات التي طال انتظارها. وأود أن أجدد التأكيد على التزام جمهورية نيكاراغوا بالعمل بصورة فعالة وبناءة بشأن هذه المسألة التي حان وقتها للغاية.

وتشعر نيكاراغوا بالسرور مرة أخرى إذ تكرر موقفها إزاء كيفية جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وعدلا وتمثيلا. وعلى نحو ما أثبت في مناسبات مختلفة، فإن من الملح إصلاح

عادلة وألا يعترض حق النقض (الفيتو) سبيل تمكين الشعب الفلسطيني من استيفاء حقوقه المشروع وتطلعاته.

وسفكت دماء غزيرة في سوريا أيضا. ونكرر أن على جميع الأطراف في سوريا أن توقف أعمال العنف فورا، وأن تضمن إيصال المعونة الإنسانية وإمكانية وصولها وأن تراعي بشكل كامل القانون الإنساني الدولي. ويشكل قيام عملية سياسية بقيادة سورية سبيل المضي قدما، وتحقيقا لذلك، لا بد أن يفسح الجانبان المجال أمام إقامة حوار سياسي حقيقي وذي مصداقية عن طريق الوساطة.

ومن الأهمية الحيوية بمكان أن يكون للجمعية العامة، التي يكلف أعضاؤها مجلس الأمن بصون السلام والأمن الدوليين، فهم أفضل لكيفية معالجة المجلس للأمر. ومع أن تقرير المجلس السنوي تحسن في تقديم السياق للعديد من المسائل التي ينظر فيها، فإن هناك مجالا للمزيد من التحليل، مع وصف للأسس المنطقية، لا سيما حين لا يتمكن المجلس من اتخاذ إجراء. ولذلك نحن أيضا نؤيد فكرة تعميم تعليق استخدام حق الفيتو في المجلس على جميع الدول الأعضاء. كما أن إعداد تقرير ذي مغزى أكبر للمجلس، يحدد الأسباب وراء إجراءاته، سيساعد على استقطاب الدعم لقرارات المجلس فيما بين عموم الدول الأعضاء.

وسيؤدي العمل في إطار ولايات الأجهزة الرئيسية وزيادة الشفافية والتفاعل والتماسك في داخل الأجهزة وفي ما بينها إلى نتائج أفضل للسلام والرفاه على الصعيد العالمي.

وهذا يقودني إلى الموضوع الثاني لليوم، والذي يعني بالنسبة لنا ضرورة إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن لجعله فعالا وحاضعا للمساءلة وديمقراطيا وممثلا لتعددية العالم. وإندونيسيا تدعم تمديد عملية التفاوض الحكومية الدولية خلال الدورة السابعة والستين وتثني على عمل السفير تانين. وإندونيسيا ترحب بإعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية.

ونرغب في أن تؤخذ الاقتراحات المذكورة سابقا بعين الاعتبار وأن يتخذ إجراء بشأنها في أقرب وقت ممكن. ومطالبنا ليس مفرطة؛ بل على العكس، إنها تأتي في الوقت مناسب إذا أردنا أن نحسن المنظمة. ومرة أخرى تلتزم نيكاراغوا بمواصلة العمل في ذلك السياق وببذل كل ما يمكنها من جهد لتحقيق الهدف البالغ الأهمية وهو إضفاء الطابع الديمقراطي الكامل على هذه المنظمة.

**السيد خان** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر رئيس الجمعية على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن موضوعين مترابطين. ونشكر الهند، بصفتها الرئيس الحالي لمجلس الأمن، إلى جانب أعضاء المجلس الآخرين، على تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2).

وبالنسبة لموضوع تقرير المجلس، تعلن إندونيسيا تأييدها للبيان الذي إلى أدلى به ممثل مصر في الجلسة الثامنة والثلاثين بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويؤكد العدد الكبير لقرارات المجلس وبياناته الرئاسية والزيارات الميدانية التي قام بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير على جدية التحديات الحالية التي تواجه السلام والأمن العالميين. كما تؤكد على أن دور مجلس الأمن لا يزال بالغ الأهمية اليوم كما كان دائما وأنه ينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يتحملوا مسؤولياتهم عن مساعدة المجلس في نزع فتيل المشاكل وبناء السلام الدائم.

وتشيد إندونيسيا بمجلس الأمن على الإجراءات التي اتخذها في العديد من الحالات المذكورة في التقرير. وفي الوقت نفسه، يفزعها عدم اتخاذ إجراء وافتقار المجلس المتصور إلى توخي الحياد إزاء مسائل معينة.

وقضية فلسطين المعلقة دليل رئيسي على ذلك. ويجدونا أمل كبير في أن يتعامل المجلس مع حالة فلسطين بصورة

وختاماً، أوكد مجدداً التزام وفد إندونيسيا بمواصلة المشاركة  
البناء والإسهام في إصلاح مجلس الأمن إصلاحاً شاملاً.

**السيدة آيتيموفا** (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية):  
بداية، يود وفد بلدي أن يشكر سعادة السيد هارديب سينغ  
بورى، الممثل الدائم للهند ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين  
الثاني/نوفمبر، على عرض التقرير السنوي للمجلس (A/67/2)  
في الجلسة السابقة. ومن المهم جداً التشجيع على تحسين  
التفاعل بين المجلس وعموم الأعضاء. ومن شأن ذلك أن  
يعود بالنفع على الأمم المتحدة ككل، وخاصة في العالم النامي  
الذي يشكل أكبر مجموعة. ونهني أيضاً السيد ظاهر تانين،  
الممثل الدائم لأفغانستان، على إعادة تعيينه رئيساً للمفاوضات  
الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن وعلى قيادته في  
توجيه مداولاتها المعقدة.

تدرك كازاخستان أنه لا يزال هناك عدم توازن في التمثيل  
الجغرافي في مجلس الأمن وقيود على عملياته. ومن ثم، تؤكد  
كازاخستان مجدداً التزامها بإصلاح الأمم المتحدة، وعلى  
رأسها المجلس، على هاتين الجبهتين. ويهدف تعزيز التمثيل  
الإقليمي، فإن وفد بلدي يؤكد من جديد موقفه بشأن زيادة  
عدد أعضاء المجلس من ١٥ عضواً حالياً إلى ٢٥ إضافة ستة  
مقاعد دائمة وأربعة مقاعد غير دائمة في المجلس. وينبغي أن  
يعبر الإصلاح الهيكلي للمجلس عن العالم الحديث والواقعي.

وإحراز تقدم في المفاوضات يتطلب فهماً جديداً لجسر  
الخلافات بين الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. ويتعين  
علينا التقريب بين مواقف المجموعات المعنية كافة. ولذلك،  
ندعو إلى تبني روح التوافق والشمول من أجل تحقيق توافق  
في الآراء على أوسع نطاق ممكن. ونود أن نقترح التوصيات  
التالية للنظر فيها بشكل كامل.

ينبغي استعراض مقترحات آخر جولة من المفاوضات  
الحكومية الدولية بشأن حق النقض، بكل ما يترتب عليها من

وسنستمر في العمل بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء من  
أجل تحقيق نتائج ملموسة في إصلاح المجلس.

ومن المفهوم أن إصلاح المجلس مهمة جسيمة. وأسفرت  
الاجتماعات بشأن قضايا محددة التي عقدها السفير تانين خلال  
الدورة السادسة والستين عن إجراء مداولات متعمقة بشأن  
المقترحات المحددة التي قدمتها مختلف المجموعات وكانت  
مفيدة لزيادة تحديد معالم وجهات نظرها والترويج لها.

وعلى الرغم من أن هناك المزيد من الوضوح بشأن مختلف  
المقترحات، لا تزال هناك خلافات جوهرية، وخاصة بشأن  
قضايا فئات العضوية والحجم وحق النقض. والأمر يتطلب  
مزيداً من المرونة السياسية من جميع الأطراف للانتقال إلى نقاط  
الالتقاء. ويتعين استكشاف وسيلة مجدية ليتسنى إحراز تقدم ذي  
مغزى. ونحن نعتقد أنه ينبغي استكشاف نهج وسطي مع آلية  
استعراض واضحة بمزيد من التفصيل، وكذلك ينبغي استكشاف  
خيار واقعي لتنفيذ إصلاح ملموس وقائم على توافق الآراء  
للمجلس. وقد أعرب عدد من البلدان عن وجهة نظر مماثلة.

وإندونيسيا تشدد على ضرورة النظر في جميع مسائل  
الإصلاح الخمس الرئيسية معاً، بوصفها مجموعة مترابطة.  
وحسبما تم الاتفاق عليه في المقرر ٦٢/٥٥٧، ينبغي تنفيذ  
الإصلاح بطريقة شاملة، بحيث يشمل على القضايا الرئيسية  
الخمس. ويتعين الالتزام بسلامة هذا المقرر القائم على توافق  
الآراء. وينبغي تفادي أي نهج تدريجي يعالج قضية أو اثنتين  
فقط من قضايا الإصلاح الرئيسية أو يتضمن فرضية محددة  
بخصوص الشكل النهائي للمجلس والتمثيل فيه.

كما ينبغي ألا نوجد أي مسارات موازية للأمم المتحدة،  
قد تزعزع استقرار إطار التفاوض القائم بالفعل وتخلق المزيد  
من العقبات السياسية. وينبغي أن يجري إصلاح المجلس من  
خلال صيغة توافقية، أو تحظى على الأقل بأكبر قدر ممكن من  
القبول السياسي، أي، ما يزيد على أغلبية الثلثين.

أعضاء المجلس بصورة مباشرة وموضوعية، وليس من خلال عدسة وسائط الإعلام الجماهيري بما تنقله من تشوهات.

وختاماً، أعرب مرة أخرى عن التزام كازاخستان بالمشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية والعمل بروح التوافق والتعاون من أجل الانتهاء من إصلاح مجلس الأمن على وجه السرعة. وعملية الإصلاح لا يمكن أن تنتظر لفترة أطول من ذلك بكثير، في ضوء حقائق الجغرافيا السياسية العالمية الناشئة والتطورات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تتطلب اتباع نهج واقعي موجه نحو تحقيق النتائج.

**السيدة نامغيل (بوتان)** (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به في الجلسة الثامنة والثلاثين السفير ريموند وولف، الممثل الدائم لجامايكا، الذي تكلم باسم مجموعة البلدان التي قدمت مشروع القرار A/61/L.69، ومن بينها مملكة بوتان.

ونعتقد أن النقاط التي أشار إليها، لا تعكس فقط آراء أكبر المجموعات العاملة بشأن البند ١١٧ من جدول الأعمال وأكثرها تمثيلاً، ولكنها تحدد أيضاً بوضوح الطريق قدماً، بخصوص المهام الأكثر أهمية، الملقاة على عاتق الأمم المتحدة.

وبينما مرت سبع سنوات على دعوة مؤتمر القمة العالمي، للإصلاح المبكر لمجلس الأمن، كل يوم يمر يضيف إلى تقادم نظام صمم لعالم، تغير بعد مرور أكثر من ٦٠ عاماً لدرجة يصعب التعرف عليه معها. إن وفد بلدي يشيد بمختلف المجموعات الأخرى التي انخرطت في محاولة الإسهام في المضي قدماً بالعملية إلى الأمام. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي الإعراب عن تقديره العميق للجهود الجبارة التي يبذلها السفير ظاهر تانين من أفغانستان. ونرحب بإعادة تعيينه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية.

آثار، بعناية ليتسنى التوصل إلى حل قابل للتطبيق. ونعتقد أنه يتعين اعتماد تغيير في أساليب عمل لا يتطلب تعديل ميثاق الأمم المتحدة أو أغلبية الثلثين. وكازاخستان تعتقد أن أي تحسين في أساليب العمل لن يحد من سلطة المجلس أو يجعله تابعاً للجمعية العامة، ولكنه سيعزز المجلس لجعله أكثر كفاءة.

وبالإضافة إلى ذلك، تقترح كازاخستان بعض الخطوات الأخرى لتحقيق النتائج التي نبتغيها. فمن المهم للغاية أن تكون جميع المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء مطروحة على الطاولة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة وجعل المشاركة أكثر عدلاً؛ وزيادة فرص الحصول على المعلومات من خلال جلسات الإحاطة المفتوحة والمناقشات المواضيعية والمشاورات مع الدول غير الأعضاء في المجلس؛ ومشاركة البلدان المساهمة بقوات في عمليات صنع القرار بشأن عمليات حفظ السلام؛ وسهولة الحصول على جداول الأعمال المؤقتة ومشاريع القرارات والبيانات الرئاسية.

ولا بد أيضاً من تعزيز آلية التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة، لأن هذه الأخيرة تمثل مصالح جميع الدول الأعضاء. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن نناقش في الجمعية أهم الخلافات التي لم تُحل للتحقق من مواقف غالبية الدول الأعضاء بشأن القضايا الحيوية ليتسنى اعتماد قرارات المجلس بصورة أكثر استنارة.

ونرحب بتدبير زيادة عدد جلسات المجلس المفتوحة وخفض عدد الجلسات المغلقة لضمان قدر أكبر من الشفافية. وهذا أمر مهم بصفة خاصة للبلدان عندما يتداول المجلس بشأن حالات البلدان المجاورة لها بشكل مباشر أو غيرها من البلدان في المنطقة، بالنظر إلى المدخلات ذات الصلة التي يمكن أن توفرها ومن أجل تقييم الآثار والعواقب المترابطة. والدول غير الأعضاء في المجلس بحاجة إلى أن تعلم بالقرارات ومواقف

السنوي لمجلس الأمن (A/67/2) خلال الجلسة ٣٨، ووفد كولومبيا على إعداده لذلك التقرير. لكنني سأحصر مداخلتي في البند ١١٧ من جدول الأعمال، المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة".

كما أود أن أشكر الرئيس على جهوده المبذولة من أجل المضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أهنئ الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على إعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية.

إن إصلاح مجلس الأمن عملية مستمرة ينبغي ألا تكون محدودة زمنيا، وألا يجري تأخيرها من غير داع. وبعد أن قلنا ذلك، فقد مرت جولة أخرى من المفاوضات الحكومية الدولية. وكان تبادل وجهات النظر، في إطار الجولة الثامنة من المفاوضات مفيدا وعمليا للغاية، لأنه ساعدنا جميعا على الوصول إلى فهم أفضل وأكثر تفصيلا لكل مقترح من المقترحات الخمسة المطروحة.

وبفضل المداولات واسعة النطاق التي جرت خلال الجولات السابقة، وخاصة الأخيرة، أجرؤ على القول بأنه ليس ثمة جوانب مجهولة في أي من المقترحات. على العكس من ذلك، فقد تعلمنا من تلك المقترحات، بل إن أصغر تفاصيلها وخصوصياتها أصبحت مألوفة بالنسبة لنا. وبالنظر إلى عملية معقدة مثل إصلاح مجلس الأمن، فإن ذلك أمر مهم. ولكن حان الوقت ليتساءل المرء، بخصوص جدوى السعي إلى إجراء المزيد من المداولات بهذا الشكل، لأنه حتى وإن سمينا العملية عملية حكومية دولية، لا يزال يتعين علينا الانخراط في مفاوضات حقيقية وموضوعية.

إن ما رأيناه حتى الآن، هو تكرار لنفس الخطاب أو تعديل له بشكل طفيف، مما أوصلنا إلى النقطة التي يجب علينا

وقد شجع التقدم المحرز في مجال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وفد بلدي كثيرا، خلال السنوات القليلة الماضية. ويتعين أن ينظر إلى التقدم، وإن كان متواضعا، في ضوء حقيقة أن الترتيبات التي اتفقنا عليها، يجب أن تراعي وجهات نظر ١٩٣ دولة عضوا. ويود وفد بلدي من ثم، أن يجري بذل المزيد من الجهد، والتفاوض بحسن نية، بغية التوصل إلى التوافق في الآراء بشأن تلك المسألة البالغة الأهمية. إن بوتان تطمح إلى الحصول على مقعد غير دائم في المجلس خلال الانتخابات الأخيرة، ونقدر بعمق تجربتنا المتعلقة بالتفاعل مع كل دولة من الدول الأعضاء خلال الحملة الانتخابية. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن خبرتنا مفيدة ومهمة لما يزيد عن نصف أعضاء الأمم المتحدة، الذين يمثلون دولا صغيرة. كما أكدت أيضا أهمية توسيع مجلس الأمن وزيادة تمثيلته، يوفر فرصا لجميع البلدان، بغض النظر عن حجمها أو قدراتها الاقتصادية، بغية الإسهام في تعزيز وتوطيد السلم والأمن الدوليين.

ولذلك يرى وفد بلدي أن موقف مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 بشأن كل مسألة من المسائل الرئيسية الخمس الواردة في المقرر ٦٢/٥٥٧، يوفر أساسا صلبا لتحسين كفاءة وشفافية وشرعية مجلس الأمن إلى حد كبير، وإحداث التحول الذي من شأنه أن يمكن الأمم المتحدة من التعامل بأقصى قدر من الفعالية، مع التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، خلال القرن الحادي والعشرين.

وقبل الختام، أود أن أشكر السفير هارديب سينغ بوري، الممثل الدائم للهند، على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/67/2) عن أعماله، خلال العام الماضي، فضلا عن سفير كولومبيا وفريقه على عملهما الشاق فيما يخص تجميع التقرير.

السيد شيبانوفيتش (الجليل الأسود) (تكلم بالإنكليزية):  
في البداية، أسمحوا لي أن أشكر ممثل الهند على عرضه التقرير

ولنتخلص، من ثم، من الممارسات والأساليب القديمة، التي ظهرت عدم كفايتها وفعاليتها. لا يمكننا تحقيق المكاسب من خلال استغلال ضعف كل واحد منا. بل يجب علينا بدلا من ذلك، أن نبدع. ويجب أن نستكشف ونوحد قوانا ومزاينا، لأن إصلاح وتحسين مجلس الأمن هو هدفنا وضرورتنا المشتركة.

**السيد سارير (ملديف)** (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا العميق للسفير هارديب سنغ بوري، الممثل الدائم للهند والرئيس الحالي لمجلس الأمن، لعرضه تقرير مجلس الأمن (A/67/2) في الجلسة ٣٨. وأود أيضا أن أرحب بإعادة تعيين السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ونتطلع تحت رئاسته، إلى إجراء مناقشة موضوعية جدا بخصوص مسألة الإصلاح الشامل لمجلس الأمن خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

عبرت ملديف وغيرها من الدول الأعضاء، في مناسبات عديدة خلال العقود الماضية، عن رغبتها في رؤية تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق لمجلس الأمن وجعل المنظمة أكثر فعالية. وقد أصبحت هذه الإصلاحات الآن جزءا لا يتجزأ من المنظمة، في إطار مواجهتها للتحديات والمهام الصعبة المطروحة على المجتمع الدولي.

كما سمعنا خلال المناقشة، هناك حاجة واضحة لتحديث تكوين مجلس الأمن وأساليب عمله، لجعله أكثر تمثيلا وشفافية.

وفي ذلك الصدد، فإن إصلاح مجلس الأمن بصورة شاملة يكمن في صميم جهودنا الرامية إلى تجديد هيكل دولي ظهر إلى حيز الوجود قبل أكثر من ٦٧ عاما.

ولكي تحرز الأمم المتحدة تقدما، بصفقتها مؤسسة فعالة وذات مصداقية في نظر العالم، فلا بد من توسيع مجلس الأمن

أن نعترف فيها، بأننا قد تحركنا بالكاد من نقطة البداية. ومن البديهي والمهم بشكل عاجل لهيئة مجلس الأمن، ألا نواصل عملنا وفقا لما اعتدنا عليه. ومن واجبنا، نحن الدول الأعضاء، إلى جانب السفير تانين، إيجاد نهج جديد من أجل المشاركة بطريقة بناءة أكثر، تركز على النتائج، من شأنها تقربنا من الإصلاح المنشود، الذي يحظى بأوسع قبول ممكن، فيما يخص جميع الجوانب الخمسة. وفي ذلك السياق، من المفيد السعي جاهدين لوضع قاعدة لحل توافقي محتمل، مع قاسم مشترك يمكن البناء عليه بشكل أكبر. ويمكن أن تتمثل اللبنة الأساسية لذلك التوجه، في الموقف الأفريقي المشترك، والظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية.

ويجب أن نذكر أنفسنا باستمرار بأن التفاوض عملية أخذ وعطاء. إننا جميعا بحاجة لإظهار درجة عالية من المرونة والواقعية، من أجل تهيئة جو من الثقة وحسن النية، يتيح لنا اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق هدفنا النهائي. مع مراعاة الصورة العامة لمعملية الإصلاح، لا يمكننا التركيز فقط على المصالح والتطلعات الذاتية، بل علينا أن نأخذ في الاعتبار مصالح الآخرين أيضا، إذا كنا نريد حقا أن نحقق إنجازا. وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع موقفنا، فإنه من الأهمية بمكان أن نكون واقعيين وندرك حقيقة أن بعض المقترحات القائمة، إن لم يكن ذلك بشكل فردي، بل كجزء من حزمة مندمجة، لا يمكن بالتأكيد تنفيذها، ويمكن أن تأتي حقا بنتائج عكسية، فيما يخص عمل مجلس الأمن.

يجب ألا نتوهم، سيكون التوصل إلى حل شامل بخصوص إصلاح مجلس الأمن، أمرا صعبا للغاية، بل مهمة تتسم بالتحدي. وأعتقد أن لكل دولة عضو بعينها، مصلحة في هذه المسألة، وهي ترغب في رؤية المجلس وقد أصلح بشكل يجعله أكثر شفافية وتمثيلية، وأكثر قدرة على مواجهة التحديات الأمنية العالمية، التي يستم بها عالم اليوم.

في صون السلم والأمن الدوليين، والتزامه بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

وتعتقد ملديف اعتقادا راسخا بوجوب أن تلتزم الجمعية العامة التزاما تاما بتنفيذ أحكام مقررها ٥٥٧/٦٢ فضلا عن مقرراتها اللاحقة، نصا وروحا، كي تتمكن من إجراء إصلاحات شاملة وعلى نطاق واسع لمجلس الأمن. وتؤيد تماما المنحى الذي اتخذته رئيس الجمعية العامة فيما يتعلق بالمضي قدما بعملية الإصلاح عبر عملية تشاورية وبناءة في جلسات عامة غير رسمية. وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو إلى أن تحقق الدول الأعضاء في عملية التفاوض قبولاً سياسياً على أوسع نطاق ممكن. ونرى أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء يجب ألا يحول دون اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تلك الإصلاحات الهامة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن أملتي في أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن حل المسائل المتعلقة بالإصلاح العام وتشكيل مجلس الأمن. ويجب أن نكون موحدين في تصميمنا، وأن نتبع نهجا عمليا من أجل الخروج من المأزق الذي تسبب في ركود عملية إصلاح الأمم المتحدة على مدى العشرين عاما الماضية. ولكي يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا وفعالا وقادرا على التصدي للتحديات المعقدة التي نواجهها في عالم اليوم، فلا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا من خلال العمل معا.

**السيد غالفيث (شيلي)** (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ

بالإعراب عن الشكر للممثل الدائم لكولومبيا لإعداده التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2) وممثل الهند لعرضه في الجلسة الثامنة والثلاثين، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ويكتسي عرض التقرير من قبل مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أهمية كبيرة، لأن التقرير يمثل سجلا لأعمال المجلس،

وإعادة هيكلته بطريقة تجسد حقائق اليوم الجغرافية السياسية. وترى ملديف أن انضمام الهند واليابان في أي تشكيل مقبل لمجلس الأمن لا يزال شرطا أساسيا وهاما لإصلاح المجلس وكفالة عمله بطريقة فعالة في القرن الحادي والعشرين.

نرحب ببيان الرئيس بشأن مسألة التمثيل العادل، وزيادة عضوية مجلس الأمن وبالتزامه بإيجاد منهجية عادلة ومتفق عليها للمضي قدما بهذه العملية. ويشيد وفد بلدي بالنتائج الإيجابية التي تحققت مؤخرا خلال المفاوضات الحكومية الدولية في هذا الشأن، ويشدد على ضرورة الحفاظ على الزخم في معالجة مجالات محددة ذات صلة بالإصلاح. وقد كانت جولات المناقشات المواضيعية التي عقدت خلال الدورة الماضية، وكرست لمبادرات الدول الأعضاء مفيدة للغاية. وأتاحت تلك المناقشات التي أجريت بطريقة صريحة ومفتوحة فرصة للدول الأعضاء لتقييم وجهات النظر العديدة التي قدمت، فضلا عن تحديد نقاط التقارب والاختلاف في المجالات الخمسة الرئيسية لعملية الإصلاح.

وفي حين لا يزال تشكيل المجلس يمثل أولوية رئيسية، فنحن نرى أنه يجب أيضا تحسين أساليب عمله بهدف استعادة مصداقية المجلس وسلطته وشرعيته في إطار منظومة الأمم المتحدة. ونشيد في ذلك الصدد، بالمبادرة التي اتخذتها مجموعة الدول الخمس الصغيرة في وقت سابق من هذا العام، التي قدّمت دليلا مفيدا بشأن تحسين أساليب عمل المجلس (انظر A/66/L.42/Rev.2).

ونرى أن توسيع عضوية المجلس الجديد يجب أن يشمل البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وينبغي أن يشمل أيضا البلدان التي تجسد تنوع عضوية الأمم المتحدة. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون التمثيل الجغرافي وحده عاملا حاسما في تحديد العضوية الدائمة في المجلس. بل يجب الأخذ بالعديد من الاعتبارات الأخرى، مثل قدرة البلد على الإسهام



تقرير مجلس الأمن، وإلى مسألة التمثيل العادل وزيادة عضوية المجلس والمسائل ذات الصلة. وفي رأينا أن من شأن النظر في هاتين المسألتين على نحو منفصل أن يتيح إجراء مناقشة وتحليل بطريقة أفضل للمسألتين.

وفيما يتعلق بالبند ١١٧ من جدول الأعمال، المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن". وبلدي ممتن لرسالة الرئيس المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر التي أعرب فيها عن التزامه الشخصي بهذا الموضوع أثناء فترة ولايته. ونرحب بقرار إعادة تعيين الممثل الدائم لأفغانستان، السفير زاهر تانين، لقيادة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح المجلس. ونأمل بعد الجولة الثامنة من تلك المفاوضات، أن تتمكن خلال الدورة الحالية من إظهار الإرادة السياسية والمرونة اللتين من شأنهما أن تمكننا من إحراز تقدم ملموس في عملية الإصلاح التي لا غنى عنها، بقدر ما هي مطلوبة أيضا. ونؤكد دعمنا وتعاوننا الكاملين مع السفير تانين.

وعلى نحو ما ذكرنا مرارا وتكرارا في هذا المنتدى وأثناء المفاوضات الحكومية الدولية الأخيرة، فإن بلدي يؤمن بشدة بأهمية توسيع مجلس الأمن، ويكرر تأكيد موقفه فيما يتعلق بالحاجة إلى تحقيق تمثيل عادل في عضوية المجلس. ونؤيد في ذلك الصدد، زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، مع إعطاء أفضلية خاصة للبلدان النامية، حتى وإن لم يشمل ذلك منح حق النقض للأعضاء الجدد. وندعم بطريقة ثنائية قبول ألمانيا والبرازيل والهند واليابان في فئة العضوية الدائمة في المجلس. وبالمثل، فإننا نعتقد أنه يجب معالجة النقص في تمثيل أفريقيا في تشكيل المجلس الحالي. ذلك أن عدد البلدان الأفريقية، علاوة على أن نسبة مرتفعة من المسائل التي يتناولها المجلس ترتبط بالحالات العديدة في القارة الأفريقية، كلاهما

وقبل ذلك، فهو يوفر الشفافية فيما يتعلق بإدارة المجلس، بالإضافة إلى إمكانية إسهامه في إجراء تحسن في بعض الإجراءات حسب الاقتضاء.

وإذ نعترف بالجهد المبذول وبالتقدم المحرز من قبل مجلس الأمن ووفد كولومبيا فيما يتعلق بإعداد التقرير، فإننا مقتنعون بأن هناك مجالا للارتقاء بالتقرير وإعادة صياغته بوصفه وثيقة أكثر موضوعية. وهو سجل جيد من الجلسات والمسائل التي تم تناولها، غير أنه - في صيغته الحالية - لا يمكننا من فهم تطورات أي من المسائل التي تم تناولها، بل لا يستطيع توضيح المنطق ونمط التفكير المتبع في تنفيذ أي من الإجراءات التي اتخذها المجلس.

ولا ريب أن تحسينات قد تحققت على مدى السنوات الأخيرة، غير أنه ليس بوسعنا أن نرضى بالحالة الراهنة. فليس هناك ما يمنعنا من المضي في الاتجاه الصحيح والإصرار - على سبيل المثال - على أهمية تنسيق عمل مجلس الأمن مع عمل وكالات الأمم المتحدة والأفرقة الإقليمية، أو من الاستماع إلى الممثلين الخاصين للأمم المتحدة في الوقت المناسب، فضلا عن عقد المزيد من المناقشات التفاعلية والمشاورات. ونحن مقتنعون بأن إحراز تقدم في ذلك الاتجاه الذي يمكن من تبادل المعلومات بطريقة سلسة ومرنة، يمثل وسيلة جيدة لمنع نشوب الصراعات المحتملة. ومن شأنه أن يتيح إمكانية التوصل إلى رؤية عالمية شاملة يعترف من خلالها مجلس الأمن بمصالح وشواغل مختلف الجهات المعنية بمسألة معينة. بل يمكن إدماج تلك المصالح والشواغل في قرارات المجلس بدرجة قد تقل أو تزيد.

ويشكل الاتصال بطريقة كافية وسلسلة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وعلى نحو يحترم المجالات المحددة لاختصاص كليهما، عنصرا بالغ الأهمية بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين، وفقا للمبادئ والأهداف الرئيسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، في بيئة دولية أكثر تعقيدا ودينامية. ومع ذلك، فإننا نأسف لقرار العودة إلى النظر المشترك في

التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2)، الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، أشبه بمجرد للأنشطة التي اضطلعت بها تلك الهيئة وفقا للصلاحيات المخولة إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بشأن كيفية صون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن مجلس الأمن لا يزال ينظر في مسائل ويعتمد قرارات تتجاوز الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى الميثاق.

العالم في خضم عملية هيمنة إمبريالية تفرض عليه، ويشمل ذلك الأمم المتحدة. يمكن رؤية هذا الاستعمار في عملية "توريق" جدول أعمال الجمعية العامة، كما ينعكس في التقرير الذي ننظر فيه. تشمل البنود المرأة والسلام والأمن، وتشجيع وتعزيز سيادة القانون في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وفرض إصلاح القطاع الأمني في بعض البلدان، ومواضيع مثل تغير المناخ، والمخدرات والجريمة المنظمة، والعدالة وسيادة القانون، وهلم جرا. لقد نوقشت جميع هذه المواضيع، واعتمدت صكوك تمكن مجلس الأمن من التدخل في مجالات تقع في نطاق ولاية الجمعية العامة، الأمر الذي يعوق العملية الديمقراطية في الجمعية العامة.

علاوة على ذلك، يساورنا بالغ القلق أن نرى بعض عمليات حفظ السلام تُمنح ولايات تتداخل مع سيادة الدول الخارجة من صراعات عنيفة. إنهم يحاولون، من خلال استغلال الضعف المؤسسي، فرض أشكال تنظيمية وقوانين ونماذج مؤسسية لا تشكل جزءا طبيعيا من تطلعات تلك الشعوب.

هناك مواضيع ذات أهمية كبيرة للسلم الدولي، في الفترة قيد الاستعراض، تمثل مصدر قلق شديد لبلدان - من بينها بلدي - تشجع على احترام سلامة أراضي الدول، وسيادتها، واستقلالها، وحق تقرير المصير للشعوب، واحترام حقوق الإنسان والحقوق الإنسانية.

عاملان يجعلان من زيادة وجود القارة بقدر أكبر في المجلس أمرا أساسيا.

بالإضافة إلى ذلك، نؤكد من جديد التزامنا بشأن هذه المسألة، ونود أن نؤكد على الحاجة إلى المزيد من الشفافية والمشاركة في أساليب العمل من أجل تعزيز قدرة المنظمة وشرعيتها.

لقد وجهنا، خلال المائدة المستديرة في المفاوضات، نداء عاجلا إلى الوفود دعوناها فيه إلى التحلي عن المواقف المطلقة والمضي قدما في مناقشة جادة وواسعة النطاق تسمح لنا بتقريب وجهات نظر الدول الأعضاء وتطلعاتها بطريقة ديمقراطية جديدة بالاحترام. واليوم نكرر ذلك النداء، وندعو جميع الأطراف إلى التحلي بالمرونة اللازمة من أجل التوصل إلى صيغ مقبولة لدى الجميع.

وعلى الرغم مما أشرت إليه، يبدو أن هناك رأيا تتقاسمه الأغلبية بشأن أهمية ضرورة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن من أجل ضمان قدر أكبر من الشفافية والشمول. في ذلك الصدد، يعتقد وفدي أنه ما من شيء ينبغي أن يمنعنا من إحراز تقدم في المسائل التي يوجد بشأنها موقف مشترك، لا سيما أنه لا يبدو، حتى الآن، أن ثمة إرادة سياسية تدعم الإصلاح الشامل. فلنعمل على ألا تبوء هذه العملية بالفشل. وعلى الرغم من ادراكنا أهمية أساليب العمل للدول الأعضاء، فإننا نناشد الوفود، وبخاصة الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، العمل معا من أجل إيجاد أو تطوير الوسائل التي سوف تمكننا من إحراز تقدم في هذه المسألة.

**السيد اسكالونا أوخيدا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية)  
(تكلم بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويبين التقرير الذي قدمه مجلس الأمن أن بعض أعضاء المجلس يختارون استخدام مهددات السلم والأمن الدوليين لأغراضهم الخاصة، ويتعسفون في استخدام الفصل السابع من الميثاق، ويبتزون الآخرين بتفوقهم العسكري، مما يجعل العالم أقل أمنا واستقرارا.

ينبغي أن تكون قرارات الجمعية العامة ملزمة في طبيعتها، ويجب أن تضطلع الجمعية العامة بالمسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. فهذه الهيئة، بصفتها الأكثر عالمية، وشمولا وديمقراطية في الأمم المتحدة، ينبغي أن تتولى هي حل المسائل المهمة.

بمناسبة تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة، يجب أن نكرر طلبنا، بصفتنا دولا أعضاء، ألا يستمروا في التعدي على مهام تقع ضمن المسؤولية الحصرية لأجهزة منظومة الأمم المتحدة دون غيرها. يحاول دعاة الحرب والتدخل في شؤون الدول أن يضعفوا دور الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، تدعو فتروبيلا إلى تجديد الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، حتى تستطيع أن تمثل تطلعات جميع الشعوب، وحتى تصبح العلاقات الدولية أكثر ديمقراطية، فضلا عن منع القوى العالمية، المدعومة باستخدام القوة، من أن تضع جدول الأعمال العالمي، وأن تضع أيضا، من خلال ذلك، جدول أعمال الأمم المتحدة. بتلك الطريقة سوف ننقذ تعددية الأطراف، وننقذ المنظمة التي تعود ملكيتها إلى شعوبنا.

وفي ما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن، نود أن نشكر السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان، على الجهود التي يبذلها كمنسق بهدف تعزيز المفاوضات صوب تحقيق توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء. فتروبيلا مقتنعة بأن الجمعية العامة يجب أن تظل الجهاز التداولي الأساسي للأمم المتحدة وأن تحافظ على استقلاليتها عن الأجهزة الأخرى. ومن الأهمية

ما تقوم به إسرائيل، بوصفها قوة محتلة، من تعدٍ منهجي على القوانين، يُعالج تحت بند تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. بيد أن ذلك التطور ليس أكثر من انتهاك منتظم لحقوق الإنسان، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية. ما ترتكبه إسرائيل من فظائع بحق الشعب الفلسطيني أمر غير مقبول. إنه يعرّي ازدواجية المعايير لدى أولئك الذين يستخدمون حق النقض لإدانة الشعب الفلسطيني.

يفتقر التقرير إلى الموضوعية عندما يتعلق الأمر بسوريا. لقد حاول أعضاء مجلس الأمن مقاطعة الوساطة الرامية إلى وقف الحرب، لأنهم يعملون على الإطاحة بالحكومة. إنهم يتنكرون على الإجراءات الديمقراطية، ويتنكبون مبدأ تقرير المصير للشعوب من أجل تغيير التوازن الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة، وبالتالي تأجيل أي إمكانيات للسلام.

ولعل الفصل الأكثر قتامة في التقرير هو القسم الذي يتناول ليبيا. حين ينظر مؤرخ بعد عقود قليلة من الآن في دور مجلس الأمن سوف يستنتج أن تلك الهيئة كانت أداة للدمار والموت في تلك المنطقة، التي لعب فيها حلف شمال الأطلسي دورا سائنا مع التمتع بحصانة دولية واضحة. ولا ننفك نرى أن من الخطورة بمكان الاستمرار في استخدام الدفاع عن حقوق الإنسان ذريعة لتدمير بلد من البلدان، ما يؤدي بالتالي، في الواقع، إلى تقليص قدرته على التصرف كدولة حرة.

الوساطة تحول دون اندلاع الحرب، ولذلك لا تفتأ تنفر منها البلدان التي تسعى إلى الهيمنة علينا بتزوعها إلى الحرب. ومما يثير قلقنا أن نرى التقرير وهو يتجاهل التوصيات التي تقدمها الدول الأعضاء خلال المناقشات المفتوحة، حيث يبدو أن أفكارنا لا تجد إلا آذانا صماء. يقوض ذلك مصداقية العملية الديمقراطية داخل الأمم المتحدة.

إن إصلاح مجلس الأمن أمر حتمي من أجل استمرار مصداقيته وشرعيته. وفي هذا الصدد، تدعو تترانيا منذ وقت طويل إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن وفقا لتوافق إزولويني، الذي يدعو إلى مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة لأفريقيا. ورغم ذلك، ينبغي ألا نضيع قط فرصة لإجراء إصلاحات بشأن تلك المسائل التي يبدو أنها تحظى بالتأييد الأوسع من جانب الدول الأعضاء، بما في ذلك تحسين أساليب عمل المجلس. ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن ثمة ضرورة ملحة لتحقيق انفراج في المأزق الحالي.

وفي هذا الصدد، نشيد بعمل السفير ظاهر تانين ممثل أفغانستان، رئيس المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. ونرحب بتعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية ونؤكد له دعم تترانيا المستمر للمساعي التي يقوم بها.

ونخطط علما بتوصيات الرئيس في تموز/يوليه ٢٠١٢، ولا سيما في ما يتعلق بضرورة الانتقال إلى المرحلة التالية من المفاوضات على أساس ورقة عمل موجزة وعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن إصلاح مجلس الأمن. يمكن أن يقدم لنا الرئيس المزيد من المساعدة عن طريق تقديم تفاصيل بشأن اقتراحاته توخيا للوضوح والدقة. ونشجع جميع الدول الأعضاء على دعم الرئيس ورئيس الجمعية العامة في المضي قدما بخطة الإصلاح خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على ضرورة أخذ آراء ورغبات أفريقيا في الاعتبار عندما يبت مجلس الأمن في أمور تتعلق بالقارة. ولذلك يجب الإثراء عن الحالات التي يجري فيها التحايل على مصالح وآراء القارة أو تجاهلها. بيد أنه من المشجع أن نلاحظ أن مجلس الأمن يواصل العمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

الحاسمة أن نعكس اتجاه مشاركة مجلس الأمن في مجالات لا تخضع لولايته، مما يقوض بالتالي الدور الرئيسي للجمعية العامة. عندما يتعلق الأمر بإصلاح مجلس الأمن، فإن فتزويلا تؤيد توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. لا بد من أن يكفل إصلاح المجلس إدماج البلدان النامية من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضمن الأعضاء الدائمين، فضلا عن زيادة في المقاعد غير الدائمة المخصصة لهما، بحيث يعكس مجلس الأمن الموسع صيغة عددية تشمل ٢٥ أو ٢٦ عضوا، من شأنها أن تحقق لهذا الجهاز توازنا أكبر في تمثيله، مع إدماج الواقع الجغرافي والسياسي والثقافي المتنوع للعالم، من العالم النامي أساسا.

**السيد مانونغي** (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جمهورية تترانيا المتحدة البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا مصر والجزائر باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية على التوالي.

نرحب بتقرير مجلس الأمن (A/67/2) ونشكر سعادة السفير سينغ بوري، سفير الهند، على عرضه، والبعثة الدائمة لكولومبيا على إعداد التقرير. ونعتقد أن التقرير أحد الطرق القليلة التي يمكن أن ترصد الجمعية العامة عن طريقها أنشطة مجلس الأمن.

وشجعنا أن المجلس اضطلع خلال الفترة المشمولة بالتقرير بولايته على نحو مرض، باستثناء حالات قليلة ظل التوصل فيها إلى توافق في الآراء بين الأعضاء الدائمين بعيد المنال. من الأهمية بمكان أن يتكلم مجلس الأمن بصوت واحد بشأن المسائل التي تتطلب اهتمامه وعمله المتضافرين.

وعلى الرغم من العمليات المرضية لمجلس الأمن، نعتقد أن الإصلاح الشامل للمجلس تأخر كثيرا. لا بد من أن نصلح مجلس الأمن ليعكس الواقع الحالي، بغية تمكينه من تلبية توقعات الدول الأعضاء على النحو المتوخى في الميثاق.

هل هناك أي مقياس أو تصويت على الثقة في اليابان، مثلما فعلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أفضل من سجل انتخابنا لعضوية مجلس الأمن ١٠ مرات بأغلبية فاقت الثلثين؟ نعتقد أن سياساتنا وأعمالنا على مدى عقود كثيرة غنية عن البيان. دلت اليابان على أن لديها الإصرار والرغبة والقدرة على الاضطلاع بمزيد من المسؤولية كعضو دائم في مجلس أمن مصلح. نحن نثق في تقدير الدول الأعضاء الأخرى في ما يتعلق بإسهامات اليابان.

**السيد ري تونغ إيل** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوضح موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كوريا الجنوبية واليابان.

في ما يتعلق ببيان ممثل كوريا الجنوبية بشأن إطلاق الساتل لأغراض سلمية والتجربة النووية والجزءات التي يفرضها مجلس الأمن، فإن جميع تلك المزاعم مضللة للجمهور وبعيدة عن الواقع الحقيقي على الأرض. وفي ذلك الصدد، تود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توضح موقفها على النحو التالي.

أولا، لقد كان إطلاق ساتل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممارسة كاملة لحقها السيادي بموجب القانون الدولي. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة طرف في معاهدة الفضاء الخارجي، التي تنص على أن لجميع البلدان الحق في الاضطلاع بالأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي.

ثانيا، في ما يتعلق بما يسمى القرارات، فإن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضت القرارات رفضا تاما حال اتخاذها. ولو كان مجلس الأمن جادا بشأن صون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة، لكان ينبغي للمجلس أن يعترض على المسألة المتعلقة بالأعمال العدائية المشتركة التي ترتكبها الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ضد سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن يثير هذه المسألة. وكان على المجلس أن يعترض على زيادتهما

هذه الشراكة على النحو الذي شوهد في دارفور والسودان وجنوب السودان والصومال ومالي أمر مشجع وينبغي تعزيزها.

نحن نثمن ممارسة المجلس لعقد مناقشات مفتوحة ومشاورات، بما في ذلك المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة عملا بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). ونعتقد، إذ نتطلع إلى المستقبل، أن هذا النهج ضروري لكفالة شفافية المجلس وديناميته وأهميته.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية المناقشة المشتركة الحالية للنظر في المسائل التي تهم سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. علينا كفالة استخدام التوصيات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء لتحسين كفاءة وفعالية العمل المضطلع به في مجلس الأمن وأماكن أخرى.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذه البنود. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/67/2؟ تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): طلب العديد من الممثلين ممارسة حق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يتم الإدلاء بها في إطار حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد كوداما** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

تبذل اليابان جهودا جدية للإسهام بشكل فعال وبناء في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز الازدهار في العالم. وفي الواقع، انتخبت اليابان عضوا في مجلس الأمن ١٠ مرات منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة، في عام ١٩٥٦، وتكرس قصارى الجهد للإسهام في عمل المجلس بطريقة مسؤولة.

تصبح عضوا دائما شريفا في مجلس الأمن، الذي يتعامل مع صون السلام والأمن الدوليين. ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يوضح النقاط التالية.

أولا، لم تقدم الحكومة اليابانية إطلاقا اعتذارا صادقا عن الجرائم التي ارتكبتها في الماضي ولم تتخذ أي إجراء على الإطلاق لتسوية تلك الجرائم أو التعويض عنها. وهي البلد الوحيد في العالم الذي يرفض رفضا تاما الاعتراف بجرائمه وبمجدها. ففي شبه الجزيرة الكورية وحدها، خلال الحرب العسكرية الاستعمارية، اختطفت اليابان ووجدت قسرا ٤,٨ ملايين شخص كوري؛ وذبح مليون شخص؛ واختطفت اليابان ٢٠٠.٠٠٠ امرأة كورية للاستعباد الجنسي واستخدمهن نساء متعة لجيشها الامبريالي. وفي تاريخ العالم، لم يرتكب أي جيش ذلك النوع من الاستعباد الجنسي. فتلك جريمة غير عادية ضد الإنسانية. بل حتى البلدان المتحالفة مع اليابان قدمت قرارات في برلمانها تدين تلك الأعمال وتطالب بتقديم التعويض والاعتذار. ومع ذلك، تواصل اليابان تحدي المجتمع الدولي.

ثانيا، توصف اليابان في ميثاق الأمم المتحدة بأنها من دول الأعداء - وهو مركز لم يعد فيه أي بلد آخر. ولا يمكن لليابان أن تقي بالمسؤولية السامية بموجب الميثاق عن العمل في مجلس الأمن. فهي تثير التراعات الإقليمية مع البلدان المجاورة، مع مواصلة الحكومة اليابانية الحالية للترعة العسكرية بشكل علني. وهي مصممة على أن تصبح قوة عسكرية وستكرر جرائمها السابقة. ونظرا لتلك الحقيقة، لا يمكن أن تصبح اليابان عضوا دائما؛ فليس لهذا الأمر أي مبرر أخلاقي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٣٠ و ١١٧ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

لتفاقم التوترات على نطاق واسع وبشكل متزايد في شبه الجزيرة الكورية من خلال المناورات العسكرية المشتركة، التي يقدر أنها انطوت على مشاركة نصف مليون من الجنود في مناورة واحدة في بداية هذا العام. ولكن المجلس لم يعترض إطلاقا على أعمالهما؛ بيد أنهما اعترضتا، انتهاكا للقانون الدولي، على إطلاقنا للساتل للأغراض السلمية. ولذلك نحن نعتبر تلك الممارسات غير قانونية ونرفضها رفضا باتا.

إن المسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية ناجمة من السياسة العدائية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واستمرت السياسة العدائية للولايات المتحدة لأكثر من نصف قرن من الزمان، يهدد فيه الابتزاز النووي بصورة مباشرة بقاء أمتنا ويهدد سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك، فإن قوتنا للردع النووي تشكل رادعا للحرب وردا على التهديد والأعمال العدائية للولايات المتحدة من أجل الدفاع عن بلدنا وحماية سيادتنا وحقنا في الوجود بوصفنا دولة.

وفي ما يتعلق بادعاء كوريا الجنوبية، فإن من غير المنطقي والباعث على السخرية أن يرى المرء أن الكوريين الجنوبيين حصلوا قبل فترة قصيرة على موافقة الولايات المتحدة على زيادة مدى قذائفهم من ٣٠٠ إلى أكثر من ٨٠٠ كيلومتر، وأن يرى المرء أيضا أن كوريا الجنوبية تستظل بالمظلة النووية للولايات المتحدة. ولذلك، ليس لدى كوريا الجنوبية أي مبرر قانوني أو أخلاقي لإثارة مسائل متعلقة بجهات أخرى. أما في ما يتعلق بزيادة مدى قذائف الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، فإنه لا يعنيهما العمل الذي نقوم به في الوقت الحالي - سواء أطلقنا سواتل أو قذائف تسيارية.

وفي ما يتعلق بملاحظات ممثل اليابان، فإننا مرة أخرى نرفضها رفضا باتا باعتبارها مضللة للجمهور ومخفية للحقيقة. ولا تمتلك اليابان المؤهلات لأن